إسهام المدرسة في تنمية ثقافة التعامل مع المال في ظل تحديات العولمة

مقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، وأُصلي وأُسلم على المعلم الأول نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين وبعد:

مما لاشك فيه أن الإسلام في عقيدته، وما انبثق منها من أحكام شاملة لشؤون الفرد والأسرة والمجتمع، إنما يهدف إلى تربية المخاطبين بأحكامه تربية إسلامية مؤسسة ومدروسة وفق مراحل منهجية غير مهملة لظروف الزمان والمكان.

وقد ارتبطت عمارة الأرض بجهد الإنسان، الذي يأتي ثمرة طبيعية لدوافعه الفطرية وملذاته الشهوية. (الشيباني، ١٩٨٥م، ١٦٨)، فضلاً عن أن البشر يمثلون العنصر الحي الذي لا يستغني عنه أي نظام اقتصادي فهم الغاية والوسيلة.(شابرا، ١٤١٦هـ، ٢٤٥).

والمال عصب الحياة ولوجوده قيمة في حياة الفرد، كسبه عبادة يتقرب بها إلى الله، إذا قصد به الإنسان الإنفاق على أهله ونفسه أو مسكين، أو بإخراج الزكاة. كما أنه وسيلة لتحصيل حاجات أساسية، وغايات شرعية ونفسية، بل أن الإسلام وجه هذا الهدف ولم ينادي بكبت غريزة جمع المال وحب البقاء

كما وجه الإسلام الفرد ولم يدعه حراً طليقاً في استهلاك ماله، والتصرف فيه وتبديده فيما يضر من الشهوات. فوضع حدوداً وقيوداً وجعل الوسطية والاعتدال فيصلاً في ذلك.

كل ذلك للبعد عن الفتنة المالية التي ساقت الإنسان المعاصر من كونه مالكاً للمال إلى كونه عابداً صاغراً له. (الفنجري، ١٤٠١هـ، ٢٦) حتى أصبح تحت ضغط بهرجة الفتنة المالية التي اخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بمصدر المال من أي وجه اكتسبه.

ويتضح مما سبق أن موقف الإسلام من المال واضح لا غموض فيه؛ فالمال ليس شراً يجب على المؤمن محاربته أو الخلاص منه؛ كما أنه ليس هدفاً في حد ذاته يستحق أن يعمل الإنسان من أجله جُل حياته، بل وسيلة تعين الإنسان على الحياة، ونعمة من الله سبحانه وتعالى تستحق الشكر والعبادة.

بيد أن العولمة وتبعاتها الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والتربوية، وارتباطها بثورة المعرفة والتقنية والمعلومات، وجوانبها المالية تجعلنا أمام ثورة ألا

وهي ثورة التطلعات الاستهلاكية. (الببلاوي، ١٩٩٩م، ٢٣٥)، والتي نجم عنها بعض السلبيات لعل من أبرزها تبديد المال، ونشر لثقافة الاستهلاك وترف المظاهر. الأمر الذي يحتم تحصين فلذات أكبادنا وأجيالنا من غلوائها، وشرورها والانتفاع بخيرها.

ولطالما أن التربية تستمد أصولها ومسلماتها وغاياتها وأهدافها من ديننا الحنيف، وتصب في هذا الإطار أساليبها وعملياتها مسخرة أدوات العصر وتقنياته في خدمة هذه الغايات، فانه لا غرابة أن تكون تلك التربية حامية لهويتنا حافظة لخصوصيتنا، مطورة لثقافتنا، موجهة لحركة الحياة من ناحية، ومواكبة لتطورها من ناحية أخرى.

لذا فإن منطلق هذا البحث هو تجديد الدعوة المثلى تجاه المال فلا يتحول المسلم إلى جامع ومكتنز للمال، وهو ما لا نرغبه، ولا النفور منه وتجنب حيازته. وبناء على ذلك فنحن في حاجة ماسة لأن ننمي لدى الأجيال اتجاهاً متوازناً نحو المال قوامه أنه مشروع في ذاته، ومن ثم فلا حرج في السعي إليه بحقه وضوابطه الشرعية اكتساباً وإنفاقاً وحفظاً. (العاني، ١٩٩٨م، ١٩٩).

وأنه يمكن توظيفه لخدمة وحماية الدين، والارتقاء بالحياة على المستوى الخدمي والإنساني فضلاً عن كونه أداة للتوازن السياسي، والاقتصادي وهو قوة مضافة تسهم في تكوين الشخصية الإنسانية وتعظيم نفوذها الاجتماعي. (آتاى، ١٩٨٨م، ٦).

من أجل ذلك انطلق هذا البحث لبيان إسهام المدرسة في التربية المالية في ظل تحديات العولمة راجياً من الله تعالى التوفيق والسداد.

مشكلة الدراسة:

للعولمة جوانب ايجابية كثيرة، وسلبيات لها آثارها في المجالات التربوية، والاقتصادية والأخلاقية والثقافية، وما تحمله العولمة من خرق لكل الحجب. جعلت العالم قرية كونية صغيرة بسبب التطور السريع في المعرفة ووسائل الاتصال والتجهيزات التقنية.

ولعل من أبرز إفرازاتها هدر المال وتفشي الظاهرة الاستهلاكية بشكل سافر، حيث نلاحظ كثرة الأسواق والمجمعات التجارية في المدن الكبرى في جميع أنحاء العالم، مما أدى لتكدس الناس في هذه الأسواق والمصممة بصورة تغري المستهلك للإقبال على شراء ما لا يحتاج وما يدخله في دائرة الإسراف والتبذير المنافيتان للفضيلة، كما أفضت للتباهي بين الناس وخاصة الشباب والفتيات بشراء حاجياتهم من ذلك المتجر المشهور أو ذاك المحل الراقي، يساند تلك المظاهر وسائل الإعلام والدعايات الجاذبة التي تخضع الفرد وتسوقه للمزيد من الشراء، مما قد يجر إلى التعالي على الناس، وكسر نفوس

غير القادرين، كما أن الظاهرة الاستهلاكية للمال تدفع غير القادرين من الشباب والشابات إلى السرقة كي يظهروا أمام أقرانهم بالصورة اللائقة، ليستطيعون تقديم الهدايا في المناسبات والأعياد إلى أصحابهم، لذا يلاحظ حرص غالبية الأفراد على الحصول على المال حتى أصبحت الغاية في هذا المجال تبرر الوسيلة مما حول كثيرا من أفراد المجتمع إلى سباع مفترسة ، خالية من معاني الرحمة والشفقة والإيثار، يتحينون الفرص للانقضاض على الغير متى ما سنحت الفرصة مستغلين الضعف والحاجة، ولا شك أن ذلك مناف لكل معاني الفضيلة التي جُبل الناس عليها وعلى حبها والفخر بالالتزام بها. (الفرج، ٢٠٠١م، ٢٧ــ٢٨)

ناهيك عما نلحظه من الإسراف في المطعم، والمشرب والملبس والمركب، والأثاث وما يحدث في ولائم الزواج، والموائد اليومية، وتتبع الموضات والموديلات في تغيير أثاث المنازل والسيارات وغيرها دون حاجة تذكر.

وهذه الممارسات أدت لنشر ثقافة الاقتراض المالي من الأصدقاء والشركات وتقسيط البنوك. مما تسبب في تراكم الديون. ولجوء البعض إلى أساليب، ووسائل للاحتيال عن طريق المساهمات الوهمية والمراهنات وغيرها. بدافع اكتساب المال لسد الشره الاستهلاكي والظهور بمظهر الأغنياء. حتى وصل الحال لدى البعض" بالعجز عن السداد مما يعرضه لإجراءات قانونية وعقابية قد تؤدي بمستقبله"(القرضاوي، ١٩٩٥م، ٢٢١).

فضلاً عما آلت إليه الأمور من ارتفاع الاستهلاك للمال العام والخاص على مستوى الدول مما أدى لوقوع العالم كله اليوم في قبضة الأزمة المالية، والتي أدت لإضعاف قدرة الدول على الادخار، وتكوين رأس المال اللازم للاستثمارات، وهذا أدى إلى تزايد الاعتماد على القروض الخارجية وعلى الجهاز المصرفي لتمويل العجز المالي. (شابرا، ١٤٣٠هـ، ٢٩ــ٣٠).

تلك الثقافة المجتمعية والدولية انعكست على سلوك الأجيال في الجانب المالي والتي تؤكد أنهم يفتقرون لأهم الأسس في التعامل مع المال. من حيث المحافظة عليه كسباً وإنفاقاً وادخاراً. في ظل قصر التربية المالية مما يحرم الإنسان من الرقي الخلقي والفكري والحضاري.

تلك الأمور وغيرها تحتم قيام المدرسة بأدوارها التربوية، لإعادة تشكيل ذهنية الأبناء. نحو المال من خلال إكسابهم القيم، والاتجاهات والأساليب، والأدوات والأفكار الإسلامية التي تؤهلهم لاستشعار قيمة المال واكتسابه وإنفاقه وادخاره. لإدارة حياتهم بطريقة تتفق والموجهات الدينية والتربوية التي تصون كرامة الفرد، وتحقق رفاهيته وسعادته في الدارين.

أسئلة البحث: سوف تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما إسهام المدرسة في تنمية ثقافة التعامل مع المال في ظل تحديات العولمة ؟

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١ــ ما نظرة الإسلام للمال ؟

٢ــ ما إفرازات العولمة في جانب المال ونشر ثقافة الاستهلاك ؟

٣ــ كيف تسهم المدرسة في التربية المالية في ظل تحديات العولمة ؟

أهداف البحث:

١ــ تجلية موقف الإسلام ونظرته للمال. وإيضاح مكانة المال في حياة الناس.

٢ــ إيضاح أخطار العولمة والآثار الناجمة عنها في جانب المال ونشر ثقافة الاستهلاك.

٣ــ بيان الإسهامات التي تقوم بها المدرسة لتنمية وصياغة شخصية إسلامية لديها ثقافة إيجابية تنبع من النظرة الإسلامية للتعامل مع المال.

أهمية البحث:

١ــ ارتباط البحث بصورة مباشرة بضرورة هامة من ضرورات الشريعة الإسلامية وهي حفظ المال.

٢ــ صلته القوية بواقع امتنا العربية والإسلامية وبلادنا بصورة خاصة في ظل تنامي وتيرة الظاهرة الاستهلاكية للمال في ظل تحديات العولمة المعاصرة.

٣ــ تكوين رؤية متكاملة عن نظرة الإسلام للمال ودوره في حياة الفرد.

٤ــ الوقوف على مفهوم العولمة وأثرها في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية بغية تحصين فلذات أكبادنا من غلوائها وشرورها والانتفاع بخيرها.

٥ــ رفع الوعي بأهم الوسائل، والطرق التي تسهم في تنمية مهارات المحافظة على المال بالترشيد المتوازن استهلاكاً وادخاراً وإنفاقاً باعتباره عصب الحياة وقوام الاقتصاد.

٦ ــ يأمل الباحث أن يلقي البحث الضوء أمام المسئولين في وزارة التربية والتعليم والقائمين على المدرسة وكافة جهات الاختصاص في هذا الشأن؛ لاستشراف المستقبل وتبني أساليب وقيم ومهارات تربوية مالية فعالة في كافة المراحل التعليمية.

٧ــ ندرة الأبحاث حول هذا الموضوع، حيث يعد هذا البحث أول بحث حسب علم الباحث. والذي يتناول التربية المالية بصورة مباشرة وادوار المدرسة فيها.

مصطلحات البحث:

المال في اللغة هو كل ما يقتنى ويملك من كل شيء سواء كان عيناً أو منفعة(ابن منظور١٤١٤، ٢٢٣)

تعريف المال في الاصطلاح الفقهي: اختلف العلماء في تحديد معناه على رأيين:

أ- عرفه الجمهور بأنه: كل ما له قيمة يلزم متلفه بضمانه.(ابن عابدين، ١٣٨٦، ٤٢٨).

ب -وعرفه الحنفية بقولهم: هو كل ما يمكن حيازته وإحرازه وينتفع به عادة. (الزحيلي، ١٤٠٥، ٤٢)

العولمة: يرى بعض العلماء العرب أن مصطلح عولمة يمكن تأصيله في اللغة العربية كحوقل ومؤقل وشوشب وبلورة وحوسبة وغيرها من الكلمات التي على وزن فوعل.(الأسد، ١٩٩٧م، ٦٣).

وفي الاصطلاح: العولمة هي: نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني، غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والثقافات، والحضارات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم. (الخزرجي، المشهداني، ١٤٢٥ هـ، ٢١ – ٢٥).

والتعريف الإجرائي لإسهام المدرسة في تنمية ثقافة التعامل مع المال: هي تلك الجهود التربوية المستمرة لتوعية، وتنمية الفرد في كافة جوانب شخصيته لما يمكنه من اكتساب المعارف والقيم والمهارات اللازمة لكسب المال، وإنمائه، وإنفاقه، وادخاره لما يحقق عمارة الأرض والاستخلاف فيها. انطلاقاً من نظرة الإسلام للمال بأن له وظيفة اجتماعية، والتصرف به كسباً وإنفاقاً، مرهون بتحقيق تلك الوظيفة للفرد والأمة على حدّ سواء وأي تصرف اقتصادي أو امتناع عن تصرف يلحق الضرر بالجماعة، محظور شرعاً، ويحتاج صاحبه إلى وصاية وحجر، قال تعالى: ((ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما)) (النساء: ٥).

منهج الدراسة: تحقيقًا لأهداف البحث وللوصول إلى نتائج إيجابية له، استخدم الباحث المنهج الوصفي والذي يعد من أكثر مناهج البحث العلمي استخدامًا، ويقوم هذا المنهج على "وصف الظاهرة التي يريد الباحث دراستها، وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها

ووصفها وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًّا، أو تعبيرًا كميًّا " (عبيدات وآخرون، ٢٠٠٤م، ٢٤٧).

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والاطلاع على بعض المراكز البحثية لم يجد الباحث دراسة تتناول التربية المالية، وإسهام المدرسة فيها في ظل تحديات العولمة بشكل مباشر، ولعل من اقرب الدراسات التربوية لمجال الدراسة الحالية الدراسات التالية:

الدراسة الأولى: دراسة عبد الغني عبود (١٤١٣هـ): التربية الاقتصادية في الإسلام حيث تناول الباحث مفهوم التربية، ومفهوم الاقتصاد وربط بين المفهومين، ثم وضح مفهوم التربية الاقتصادية في التصور الإسلامي وأهدافها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج شملت مشكله النموذج في التربية للتنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية للمتعلم، والتوجيه المجتمعي للتربية.

الدراسة الثانية: الإسلام والتنمية لعبد الرحمن العيسوي (د. ت) حيث تناولت الدراسة التنمية وخصائصها، ومؤشراتها وعلاقتها بالتربية كما تحدثت الدراسة عن تنمية الموارد البشرية. وتجارب الأمم في العملية التنموية ودور المعلم والجامع في تحقيق التنمية والأسس العلمية لتوجيه الفرد مهنياً، والمنهج الإسلامي في التنمية البشرية في الجوانب والعقلية والروحية وتنمية الوعي الاقتصادي وغيرها، وطبيعة الشخصية المسلم ولم يفرد الباحث فقرة للنتائج والتوصيات.

الدراسة الثالثة: دراسة سعد هاشم العلياني (١٤٢٧هـ) التربية الاقتصادية في القرآن الكريم وتطبيقاتها التربوية في الأسرة والمدرسة. حيث تناول الباحث مفهوم التربية الاقتصادية في القرآن الكريم وخصائصها وأساليبها وأهدافها. والإنتاج وتطبيقاته في الإسلام، وبيان دور الأسرة والمدرسة في تنمية التربية الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أبرزها: أن التربية الاقتصادية في القرآن الكريم تقوم على أهداف وأسس ومبادئ وخصائص مثالية تميزها عن غيرها من التربيات الأخرى. وأن الإسلام يربي المسلمين على العمل والإنتاج وترشيد الاستهلاك كما يحذرهم من الإسراف والتبذير وغيرها من الوسائل التي تضر بالمستهلك.

الدراسة الرابعة: دراسة عبد الناصر بن سعيد مصطفى عطايا(١٤٢٢هـ). التربية الاستهلاكية في الإسلام ودور الأسرة في تنميتها لدى أبنائها. بحث منشور بمجلة التربية، جامعة الأزهر العدد ٩٩. حيث تناول البحث التربية الاستهلاكية والضوابط التي تسير على نهجها في توعية أبناء المجتمع المسلم، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للتربية الاستهلاكية في الإسلام وكذلك دور الأسرة المسلمة في التربية الاستهلاكية. كما توصلت الدراسة للعديد من النتائج لعل من أبرزها: أن المنهج الإسلامي يضع اعتبار

للقيم والجوانب الاجتماعية في السلوك الاستهلاكي، وأن مكانة الأفراد لا تقاس بمدى ثرائهم ومركزهم الاجتماعي بل بمدى التزامهم بالإسلام والاستقامة عليه، وأن جميع الأفراد في حاجة ماسة إلى الضوابط الإسلامية في الاستهلاك. والتوازن بين الاستهلاك الدنيوي والأخروي.

الدراسة الخامسة: دراسة طارق خليل محمد الأعرج (٢٠١٢م) العولمة الاقتصادية والعولمة المالية وتأثيراتها على الدول النامية تناول فيه الباحث العولمة الاقتصادية ومظاهرها كما تحدث عن مفهوم العولمة المالية وأسباب ظهورها وعوامل تطورها وخصائصها وحدودها وتناول العولمة المالية والاقتصاد الجزائري. وتوصل لعدة نتائج منها أن العولمة ليست خير أو شراً خالصاً، وأنه في ظل العولمة المالية ظهرت التكتلات المالية العالمية لتسيطر على مصادر التمويل و توجهها لما يخدم مصالح الدول الكبرى، وأنها تؤثر على توزيع الادخار العالمي وحرية تحرك رؤوس الأموال بين دول العالم دون قيد وانه يمكن الحد من هروب الأموال إلى الخارج بالنسبة للبلدان النامية بتحديث النظام المصرفي و المالي و توفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي لامست مجال البحث نلاحظ أنها ركزت على قضايا اقتصادية وتنموية كدراسة عبود والعيسوي والأعرج. بينما ركزت دراسة العلياني وعطايا على التربية والتنمية الاقتصادية من خلال ما جاء في القرآن الكريم والسنة حولها وبيان تفرد الإسلام في تربيته الإسلامية عن غيرها من التربيات الأخرى. مع التعرض للاستهلاك بصفة عامة. إلاّ أنها لم تُلق الضوء بصورة مباشرة على تربية الفرد على الاستفادة من المال في ظل تحديات العولمة، ولعل هذا ابرز ما يميز الدراسة الحالية كونها تنادي بالبدء من النواة وهو الفرد وتربيته من خلال المدرسة تربية متوازنة على الاستفادة من المال لتحقيق الغاية التي خلق من اجلها وهي عمارة الأرض والاستخلاف فيها حيث من شأن العناية بالفرد في هذا الجانب الانطلاقة التنموية نحو تنمية مالية واقتصادية وإنسانية ومجتمعية تنعكس على الأوطان والأمم.

أولاً: نظرة الإسلام للمال ومكانته:

يعتبر المال في الإسلام عصب الحياة، ولا يمكن أن تتقدم الحياة بدونه، لذا فقد حرصت الشريعة على حفظ المال كأحد مقاصدها الأساسية فمن خلاله يستطيع الإنسان أن يحقق الخير لنفسه ولمجتمعه لذلك يجب التصرف فيه على نحو سليم.(عبد الخالق، ١٩٩٦م، ٣٢).

ولقد ذكر القرآن الكريم المال ومشتقاته أكثر من خمس وثمانين مرة، فالمال موضع الحب (حيدة، ١٩٩٦م، ٤٢) قال تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾(سورة الفجر:

٢٠)، كما تحدث القرآن عن المال ووصفه بأنه خير وأن الرغبة في اقتنائه دافع من الدوافع الفطرية التي تولد مع الإنسان وتنمو معه قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾.(سورة العاديات:٨)

والمال ضرورة لأعمار الأرض وتحقيق التمكين استجابة لأمر الله قال تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ (سورة هود: ٦١) أي طلب منكم عمارتها والتعمير هنا يعني صنع حضارة بكل ما تحمله الكلمة من معان على المستويات المادية والأخلاقية والروحية والاجتماعية.(حيدة، ١٩٩٦م، ٤١)، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾.(سورة الأعراف:١٠).

كما نظر الإسلام للمال على أنه قوام الحياة، به تنتظم معايش الناس، ويتبادلون على أساسه تجارتهم ومنتجاتهم، ويقوّمون على أساسه ما يحتاجون إليه من أعمال ومنافع.ولقد أخبر الله – تعالى – بأنه أحد الأمرين اللذين هما زينة الحياة الدنيا في قوله تعالى:﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (سورة الكهف:٤٦)، والمال يمكن أن يكون فتنة، وإنفاق المال في وجوهه المشروعة نجاح في الاختبار وطاعة يثاب عليها، إذ إن المال المودع لدى المالك فتنة، قال تعالى :﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ (سورة الأنفال: ٢٨)، أي اختبار وامتحان .

ومن جانب أخر يرسخ الإسلام لدى أتباعه بأن المسلم ينطلق في سلوكه المالي من قناعة تامة. ومعتقد ديني، وقيم إيمانية بأن الملائكة تحصي أعماله ومنها معاملاته المالية مما يقوي لدى المستهلك الرقابة الذاتية للبعد عن أي سلوك يخالف شرع الله. حيث يترتب على هذا الأجر والثواب. فضلاً عن أن الإنفاق على الجوانب الروحية والمادية من ضروريات الإنسان للعبادة. (شحاتة، ٢٠٠٢م، ٥).

كما يربي الإسلام أفراده على أن المال وديعة في أيدي العباد، قال تعالى: ﴿وأتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾ (سورة النور: ٣٣)، أي استودعهم الله إياها، ليؤدوا زكاتها، ولينموها بالطرق المشروعة دون ظلم أو إسراف أو إنفاق في المفاسد الخلقية، ، كالمعازف والخمور والزنا، وبأنه لا يجوز تبديد المال بوضعه بين أيدي السفهاء الذين لا يعرفون قيمته، ولا يحفظونه. (النحلاوي، ١٤٢٥هـ، ٦٢).قال تعالى: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما﴾ (سورة النساء:٥).

كما تعدت نظرة الإسلام باعتبار أموال اليتامى والسفهاء ملكا للأمة تُدار بها شؤونها وحياتها الاقتصادية، فلا يجوز السماح لهم بتبذيرها وتبديدها، فكيف لو وضعت في أيدي من يحارب بها الله والإسلام وأهله ؟ (النحلاوي، ١٤٢٥هـ، ٦٢).

فضلاً عن أن المال في الحقيقة لله سبحانه وتعالى وهو المالك له ، ومصداق ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾، (سورة المائدة:١٢٠). فالإنسان ليس مالكاً حقيقياً للمال؛ بل هو مستخلف فيه بنص القرآن الكريم قال تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾، (سورة الحديد:٧).

ومن تلك المنطلقات نجد أن الفقه الإسلامي اعتنى بأحكام المال عناية فائقة سواء في البيوع والادخار والزكاة والاكتساب وتنميته والمحافظة عليه. وفي هذا توجيه للإنسان بأن يتصرف في المال وفق ما شرعه الله بوضعه في مواضعه، وإنفاقه في الوجوه التي شرعها الله، فيأخذ منه ضروراته وحاجاته، ويوزع الفضل منه على من هم أحق به من المساكين والفقراء والعجزة لتحقيق الاستخلاف في الأرض. (أبو العلا، ١٤٣٠هـ، ٣٧٨).

كما جعل الإسلام للمال بعد اجتماعي؛ لكون المال مال الله، والناس عباد الله؛ ولهذا أوجب الإنفاق من المال على أبناء المجتمع بعيداً عن القسر، أو طرق المصادرة، أو إلغاء الملكية الخاصة؛ ولكنه وفق ما شرعه الله من تربية النفس على البذل والعطاء، فالمؤمن ينفق من أمواله بالليل والنهار سراً وعلانية.(عوض، ١٤٢٢هـ، ٢٦٦).

تلك الأمور وغيرها تجعل من خُلق المسلم في سلوكه المالي الالتزام بالاعتدال والقناعة، والسماحة وحسن المعاملة والوفاء بالعقود والعهود، وتجنب الإسراف والتبذير والترف والتعالي والعظمة، وغير ذلك من الخصال التي نهى الإسلام عنها. (علي، ١٤١٤هـ، ١٠٢ــ١٠٣).

وفوق كل هذا سيحاسب الناس عن المال من أين وكيف اكتسبوه؟ وفيم أنفقوه؟ قال – تعالى :- ﴿ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ (سورة التكاثر: ٨)، كما قال صلى الله عليه وسلم: " لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيما فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه " (الترمذي، د.ت، ح٢٤١٧).

ومما سبق يتضح أن موقف الإسلام من المال واضح لا غموض فيه؛ فالمال ليس شراً يجب على المؤمن محاربته أو الخلاص منه؛ كما أنه ليس هدفاً في حد ذاته يستحق أن يعمل الإنسان من أجله جُل حياته، إنه وسيلة تعين الإنسان على الحياة، ونعمة من الله سبحانه وتعالى تستحق الشكر والعبادة.

وفي ظل هذه النظرة المتوازنة للمال في الإسلام تنتفي أسباب الصراع بين الفقراء والأغنياء، ولا يتكدس المال في أيدي فئة قليلة تتخذه وسيلة لقهر غيرها من

أفراد المجتمع؛ فيشعر كل فرد أنه آمن على ماله، فالإسلام يضبط النشاط المالي للإنسان بضوابط وقواعد لا يوجد مثلها في أي نظام آخر على الإطلاق، فإذا كان النظام الرأسمالي يهتم بسد حاجات الإنسان المادية دون أن يولي أي اهتمام على الإطلاق لحاجاته الروحية، فانه على النقيض من ذلك نجد الإسلام قد وضع تصوراً شاملاً لحياة الإنسان من المهد إلى اللحد من خلال التوازن بين الحاجات المادية والروحية أو الكمية والمعنوية دون أن يطغى أحدهما على الآخر. (الغزالي، ١٤١٤هـ، ٣٤ــ ٣٦).

وللمال مكانة كبيرة في حياة الناس كما أسلفنا حيث يعتبر الوسيلة الأولى لسد الحاجات، فالإنسان لديه ميل فطري لامتلاك بعض ما يوجد في بيئته؛ فكل فرد في أي مجتمع من المجتمعات يميل لامتلاك بيت خاص به، ومال ينفق منه على نفسه ؛ لكنه في الوقت ذاته يشارك غيره استخدام أشياء أخرى لا تخضع للملكية الفردية، مثل الأنهار، وشواطئ البحار، والطرقات العامة. وقد يُحسن المرء استخدام ماله الخاص، وما يشترك فيه من مال مع الآخرين، كما أنه قد يستخدمه بصورة سيئة. وهذا يعتمد على عوامل عدة، يأتي في مقدمتها نوعية التربية التي يتلقاها الفرد، فبعض السفهاء يبذرون أموالهم، ولا ينتفعون بها، وقد وصفهم القرآن الكريم بأنهم إخوان الشياطين.

ولابد من التأكيد هنا على أن إقرارنا بأهمية المال يقابلها عدم التقليل من أهمية الإيمان؛ فالإنسان المسلم يرفض هذه النظرة الأحادية، فهو لا يغفل قيمة المال؛ ولكنه في الوقت نفسه لا يعده العامل الوحيد المفسر لقيام الأمم والحضارات؛ فالإيمان بالله سبحانه يفجر من الطاقات ما تعجز عنه العوامل المادية كلها، فالنظام المالي يرمي إلى التوظيف المشروع للطاقات البشرية. (الغزالي، ١٤١٤هـ، ٥٠) قال تعالى: ﴿ فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ﴾. (سورة الملك: ١٥).

وكما أسلفنا في موقف الإسلام من المال بأنه واضح لا غموض فيه؛ فالمال ليس شراً يجب على الإنسان محاربته أو الخلاص منه؛ كما أنه ليس هدفاً في حد ذاته يستحق أن يعمل الإنسان من أجله جل حياته، إنه وسيلة تعين الإنسان على الحياة، ونعمة من الله سبحانه وتعالى تستحق الشكر والعبادة. لذلك يقال: " يرتبط النشاط الاقتصادي في الإسلام بالعقيدة من حيث التسخير وبالشريعة من حيث الحلال والحرام، وهذا الارتباط يجعل له طابعاً تعبدياً " (حسن، ١٩٨٣م، ٢٩٥).

ومما سبق يُعلم أن للمال مكانة في شخصية الفرد ووجوده وعقيدته فضلاً عن كونه وسيلة لمرضات الله وعبادته. فان له بعد اقتصادي يتربى الإنسان عليه بخشية الله فيه بعدم الإسراف والتبذير، واحترام أموال الآخرين، وعدم اغتصابها وأخذها. كما يتربي الفرد وفق تشريعات الإسلام للمال على احترام العمل والكسب الحلال وجعل له حق في الميراث. (يسري ٢٠٠٤م، ٢٧-٢٨).

ومن جانب أخر فأن للمال بعد نفسي؛ فقد يولِّد في النفس اتجاها إيجابياً، أو اتجاهاً سلبياً؛ ولهذا يجدر بالإنسان أن لا ينسيه المال الحقائق الجلية، وأن لا يتخذه هدفاً. فالمال يكتسب بالطريق الحلال؛ ولا يصح اكتسابه بطرق تنطوي على الظلم، مثل أكل مال الناس غصباً، أو عن طريق الربا.(علوان، د.ت، ٧١٦)

لهذا فإن السلوك الاستهلاكي المالي للمسلم مقيد بسلم الأولويات والتي تتطلب:

أ ــ الإنفاق على الضروريات من مأكل ومشرب ومسكن وصحة وتعلم والأمن والعلم والزواج.

ب ــ الإنفاق على الحاجيات بعد استيفاء مطالب الضروريات لجعل الحياة ميسرة.

ج ــ الإنفاق على التحسينات بعد استكمال نفقات الضروريات والحاجيات.(شحاته، ٢٠٠٢م، ١٠ــ ١٣)

فضلاً عن أن الإنسان مطالب بتجنب بعض السلوكيات المحرمة نحو المال ومن ذلك:

أ ــ البعد عن التقتير وفي ذلك تربية للفرد على حماية النفس من الشح، والحرمان مما أباحه الله وحماية المجتمع من الهلاك.

ب ــ البعد عن الإسراف والتبذير لتربية النفس وحمايتها من الشر وكبح هواها عن الظلم والفساد والطغيان واستشعار المحاسبة الأخروية، وحفظ الحقوق والقيام بالواجبات.

ج ــ تجنب النفقات الترفيهية والمظهرية، وفي هذا بعدٌ تربوي تتربى فيه نفس المسلم على كبح جماح النفس للبعد عن الكبر والبطر ومراعاة مشاعر الفقراء، وفيه تحقيق للعدالة الاجتماعية بتوجيه فائض الأموال للمساكين والفقراء وممن تجب لهم الزكاة.

د ــ البعد عن البدع وتقليد غير المسلمين في إنفاق الأموال فيما يخالف عادات وتقاليد وقيم وأخلاق الإسلام ولهذا بعد تربوي يقتدي فيه الإنسان بالصالحين، ويتحقق به الولاء والانتماء للدين والوطن.

هـ ــ الحذر من التعامل مع أعداء الدين والوطن وخصوصاً الحربيين منهم، وعدم الترويج لبضاعتهم ومناصرتهم على المسلمين.وفي هذا تربية للمسلم على السمع والطاعة لأوامر الله، وتحقيق المواطنة الحقة وتحقيق الولاء والانتماء للدين والوطن والمسلمين عامة.(شحاتة، ٢٠٠٢م، ١٥ــ٢٠).

وخلاصة القول: فان المسلم تجاه المال لا يفقد كرامته وعزته وحريته من أجل سد رمقه وجوعه بل أنه ينتج ليربح ربحاً مادياً عادلاً، ويحرص إلى جانب ذلك على أن

يفوز بأجر مولاه ورضاه فأهدافه مزدوجة دنيوية ــ وأخروية، فردية ــ جماعية، مادية ــ روحية.

ولهذا فان عجز الفرد عن التحكم في إيقاف عمليات الاستهلاك المالية عند الحد الآمن لسلعة ما. قد يصيبه بأمراض بدنية معينة، كما سيقلل من قدرته على التحكم في الجوانب الأخرى من سلوكه. وهو ما سيهدد جانب أساسي من شخصيته واستقراره الا وهو القدرة على إدارة الذات والتحكم فيها. (steward, 1992)

ولطالما أن المال مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه فإن على الإنسان أن يضعه مواضعه، وينفقه في الوجوه التي شرعها الله، فيأخذ منه ضروراته وحاجاته، يكتسبه بالحلال؛ ويتصدق ويزكي منه للفقراء والضعفاء والعجزة. وفي هذا إحساس بالمسؤولية الاجتماعية وشعور قوي للتضامن والارتباط بالإسلام وأهله وهذا بمثابة بعد آخر للمال وهو البعد الاجتماعي.(عوض، ١٤٢٢هـ، ١٦٨ــ ١٧٢).

وفي هذا الشأن يقول ابن خلدون " اعلم أن الادخار إذا أكثرت منه وادخرت في الخزائن لا تنمو، وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطائهم حقوقهم وكف الأذية عنهم نمت وزكت، وصلحت به العامة، فليكن كنز خزائنك تفريق الأموال في عمارة الأرض وفي عمار الإسلام ،وأهله " (ابن خلدون، ١٩٨٤م، ٥٧٥).

<u>وهكذا يقر الإسلام حقيقة الإنسان أمام المال فهو واحد من ثلاثة:</u>

أــ رجل غني لديه أموالا كثيرة يحسن استغلالها وفق ما دعت إليها الشريعة وهذا هو المطلوب.

ب- رجل غني لديه أموالا كثيرة حصل عليها بطريقة غير شرعية فهو يسيء بها ويفسد في الأرض.

جـ رجل لا يملك من المال شيئا فهو فقير وهذا دعاه الإسلام إلى العمل والإنتاج وله حق الزكاة حال عجزه، وتلك سنة إلهية أن يكون هناك الفقراء والأغنياء. (حيدة، ١٤١٦هـ، ٤٤) قال تعالى: (ولن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا). (سورة فاطر: ٤٣)

لذا قيل أن المال والثروة وسيلة وليست غاية، فالله تعالى فرض على العباد الاكتساب لطلب المعاش ليستعينوا به على طاعة الله. (الشيباني، ١٩٨٣م، ١٤).

ومن جميع ما سبق يمكن القول بأن: علاقة الإنسان بالمال من حيث التملك والإنفاق والادخار والاستثمار علاقة جد خطيرة " والانحراف فيها يؤدي إلى عواقب وخيمة على الفرد والمجتمع ما لم يكن لهذا الأمر كله ضوابط شرعية ،ولذلك لم يشأ الله سبحانه أن يترك الإنسان يسير على هواه ويعبث في الأرض ، وإنما اقتضت حكمته أن

يرشده إلى الطريق المستقيم وينذره بعواقب الأمور وينبهه "على واجبه الأصلي وبذلك يكون مملوكا لشيء خلقة الله لخدمته ". (حيدة، ١٤١٦هـ، ٤٥).

وهنا يأتي دور المؤسسات التربوية ومنها الأسرة والمدرسة في التربية على هذه المبادئ وجعلها قناعات راسخة وسلوكيات ممارسة.

ثانياً: أخطار العولمة وإفرازاتها في جانب المال

شغل موضوع العولمة الكثير من الباحثين والمفكرين، وبدأ يبرز على السطح في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.انطلاقاً من التطور المذهل الذي يعم العالم. والذي أدى للتقارب بين الأمم والشعوب، على نحو جعل ما يحدث في بلد معلوماً في نفس اللحظة في أي بلد آخر، فغدا الكون أشبه بقرية صغيرة، بفعل الانفجار المعرفي والتقدم العلمي، والتقني ووسائل الاتصال الحديثة. لذا سنحاول أن نسلط الضوء على العولمة ومفهومها لدى الخبراء والعلماء المختصين ومن ثم مناقشة مخاطر كل نوع على حده، والوقوف على تأثيراتها الايجابية والسلبية على البلاد والعباد.

أولاً: تعريف العولمة:

لقد تطوّر هذا المصطلح الحديث تطوّرا ملحوظا واستخدمه كثير من المثقفين استخدامات عديدة فقد أطلق عليها الكونية والكوكبة والعالمية والتدويل والأمركة والغربنة والنظام الجديد، ولهذا فقد تعددت تعريفات المهتمين بها حسب وجهة نظر كل من يبحث فيها، وحسب معتقده ورأيه، فهناك من قال: إنها تعنى في جوهرها رفع الحواجز والحدود أمام الشركات، والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية، والإعلامية والثقافية أن تمارس أنشطتها بوسائلها الخاصّة، وتحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والثقافة والإعلام (الفتلاوي، ١٤٣٢هـ، ٤٠).

كما قيل عنها باختصار بأنها: نزعة توفيقية تسعى إلى توحيد كل أقطار كوكب الأرض في منظومة واحدة على أساس مثلث أضلاعه هي: الاقتصاد، والمعرفة، والتقدم العلمي والتقني. (الألفي، ١٩٩٨م، ٥)

ويرى البعض "أن العولمة ظاهرة اقتصادية تتحدد خصائصها في بروز الأسواق العالمية للسلع ورؤوس الأموال، وفي خلق نظم الإنتاج المدمجة. (كلوغ، ١٩٩٧م، ٥٦)

ويرى آخر: أن العولمة هي الوصول إلى سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع والخدمات بين الدول، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، ورفع القيود الجمركية.(باطاهر، ٢٠٠٠م، ١٤)

وبالتالي فأن مفهوم العولمة يستند إلى المرتكزات الثلاثة التالية:

(أ)الاعتقاد بأن العولمة ضرورة حتمية سوف تطال المجتمع الدولي، وتجتاح كل ما يقف في طريقها من دول، وثقافات واقتصاديات محلية بحيث يصبح العالم معها قرية دولية.

(ب) التأكيد بأن العولمة تحقق للمجتمع الدولي، منافع كبرى، وفي مجالات شتى.

(ج)أنه رغم طابع العولمة الحتمي فإنه بإمكان الفواعل الوطنيين(حكومات، منظمات غير حكومية...الخ) التأثير على مسارها بهدف التعجيل في قيام سلطة عالمية تضمن حصول المجتمع البشري على فوائد العولمة. (الصلح، ٢٠٠٥م، ٢٧)

وعلى ضوء ما تم تناوله سابقا يمكن بلورة مفهوم محدد للعولمة، يتلخص في أنها تعني وجود نظام شامل للحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والمالية عابرة للحدود تقلص الهوة بين الشعوب وتتجه إلى الانتماء العالمي أكثر من انتمائها الوطني وبغض النظر عن ظروفها المختلفة.

ثانياً: أخطار العولمة:

١ ــ خطر العولمة الاقتصادية:

من المؤكد أن الاقتصاد له دور في تشكيل حياة الأمم والشعوب، كما أنه حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، ومع تنامي شعور الدول الكبرى بضرورة إحكام السيطرة الاقتصادية انبثق مفهوم العولمة الاقتصادية التي أدت إلى انصهار مختلف الاقتصادات الدولية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي موحد وسوقاً واحداً عالمياً متكاملاً في قرية كونية. (نشوان، ٢٠٠٥م، ٦٧).

لذا تستند العولمة الاقتصادية في مبرراتها إلى ضرورة التكامل بين الشعوب والأمم بما يعود على الجميع بالخير، فكل دولة تستطيع أن تسهم في النمو الاقتصادي العالمي بدرجة معينة حتى ولو كانت هذه المشاركة في حدود الاستهلاك.

ومن الجوانب الايجابية للعولمة الاقتصادية أن أدواتها الرئيسية الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، التي تستخدم ثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة، والتي تزيد الإنتاج وترفع الإنتاجية وتتيح الاستهلاك الواسع للسلع، وتقلل كلفتها وأسعارها.كما أنها تعمل على جذب قوى الاستثمار العالمية مما يساهم في التطور الكبير، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.(السيد، ٢٠٠١م، ٦٧)

وعلى الرغم من مبررات العولمة الاقتصادية ــ من وجهة نظر العولميين ــ الاّ أن على الدول النامية التعامل مع العولمة بحذر شديد لأن الانصهار في الاقتصاد العالمي بدون المقومات الإنسانية لاقتصاد قوي يجعلها تقع في براثن التبعية الاقتصادية وسلب خيارها الاقتصادي ومن ثم إرادتها السياسية. (نشوان ٢٠٠٥م، ٧١).

وفي المقابل فان من سلبياتها: أن الدول النامية تجد صعوبة شديدة في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة مما يؤدي إلى الإضرار بها وعدم قدرة تلك الدول على حماية منتجاتها الوطنية، وإيقاف مشروع بناء الاقتصاد، كما تزيد التبعية التقنية للدول الكبرى والعمل على اقتصاد الجماعة بدلاً من اقتصاد المجتمع، وإسقاط الهوية الوطنية، والانخراط في شبكات إنتاجية ومالية واستثمارية وصناعية وتكنولوجية وتجارية كونية.(جراح، ١٤٢٩هـ، ١٩٣ـ١٩٦).

تلك الأمور وغيرها تبرهن على أن العولمة لم تحقق شيئا سوى تحويل الدول إلى جزر صغيرة منفصلة، وإلى عالم مستهلك من البؤس والشقاء، كما أوجدت العولمة فروقاً هائلة بين البشر. (شومان، مارتين، ١٩٩٨، ١١).

فضلاً عن أن التكتلات الاقتصادية العالمية الضخمة تجعلنا نعيش في عالم متوحش لا يرحم ولا يسمح بمكان للضعفاء.

مما يحتم إعادة بناء الشخصية المسلمة من خلال: " التربية بالمفاهيم الاقتصادية والمالية الإسلامية التي تنبثق من النظام المالي الإسلامي والذي لا ينفك من نظام الحياة الإسلامي، بأنظمته الخمسة(الروحي ـ الأخلاقي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي).(غالب، ١٤١٤هـ، ٤٠)

٢ـ خطر العولمة الثقافية:

يعد هذا النوع من العولمة هو الأخطر على حياة الشعوب لتأثيره على ثقافة الإنسان والعادات، والتقاليد، والقيم والأفكار والسلوك. التي تشكل الأسس الحضارية للأمة. سيما وأنها تركز على هيمنة الثقافة الغربية على حياة الشعوب من خلال استغلال التطور الهائل في وسائل الاتصال والانفتاح الثقافي.

والعولمة الثقافية في جوانبها الايجابية تساعد في:

أ ـ بناء قاعدة فكرية جديدة يبرز فيها وعي جديد ومفاهيم متطورة ورموز ووسائط ثقافية جديدة تلبي مطالب عصر العولمة.

ب ـ تسهيل مناحي الحياة وذلك بالسعي لمحو الفروق الثقافية بين الشعوب والدعوة إلى الانفتاح وزيادة الإنتاج على أساس مادي مصلحي. (الفتلاوي، ١٤٣٢هـ، ١٦١).

ويمكن حصر بعضاً من سلبياتها في هذا الجانب في النقاط التالية:

أـ تلغي العولمة الثقافية خصوصية الإنسان فتسحق الثقافة المحلية الوطنية وتخلق لون جديد للثقافة العالمية فيحصل بذلك هيمنة وتبعية ثقافية.

ب ــ نقل السلوكيات والعادات الغربية من خلال المواد الإعلامية في القنوات الفضائية وشبكات الانترنت وغيرها. (الفتلاوي١٤٣٢هـ، ٢٥٨).

ج- تساهم سيطرة التكنولوجيا العولمية على الثقافة في الانحراف والجريمة والعنف والإدمان والانحلال الأخلاقي وزيادة الاستهلاك. (حسين، ٢٠٠٣ م، ٣٠٣).

لذا قيل "إذا أردت أن تخلق مستهلكاً جيداً ومضموناً للسلع الغربية عليك أن تخلق أولاً شخصاً غربي الفكر وغربي الثقافة ". (أمين، ١٩٨٧م، ٤٢١).

والمطالع لعصرنا الحالي يجده عصر صراع الحضارات، والغزو الثقافي والفكري على نطاق واسع. حتى في أنماط الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية، مما يحتم على الثقافة العربية والإسلامية أن تكون مرنة متفاعلة مع غيرها تؤثر وتتأثر مع المحافظة على الثوابت، كما لا بد من استيعاب هذه التغيرات وتطويعها بما يخدم ثقافتنا.

كما ينبغي أن تعمل ثقافتنا العربية والإسلامية على تهيئة الفرد والمجتمع لما يجري وما هو قادم من تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية من خلال التعليم والمؤسسات التربوية والمجتمعية ووسائل الإعلام لتجذير الثقافة الإسلامية وأخلاقيات الاستهلاك، والاستهلاك المتجانس برشد وعقلانية، وإعادة الدور الهام الذي لعبه المسلمون الأوائل في الحضارة البشرية لتنمية الاعتزاز بمنجزات الأمة، مع الاستفادة من المنجزات البشرية في عصرنا الراهن والمتمثلة في التقدم العلمي والتقني والتعاون الايجابي بين الشعوب والأمم، والاستفادة من البحث العلمي والتقني من خلال تبادل الخبرات، والدراسات والندوات والمؤتمرات وغيرها لتشكيل الثقافة الإسلامية الصحيحة ومواجهة العولمة الثقافية. (وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، ١٤٢٧هـ، ١٦٠ــ١٦١)

إيماناً بأن:" الحضارة لا تعني ركوب سيارة فارهة ولكن الثقافة والحضارة تنبع من الفكر، ومن الجوهر ليس من الشكل ". (نشوان ٢٠٠٥م، ٨٠)

٣ــ خطر العولمة الاجتماعية:

لطالما أن العولمة تدعو إلى اندماج الاقتصاد المحلي والعالمي، ودمج الثقافات في ثقافة واحدة عالمية فان العولمة الاجتماعية أمر لا مفر منه. فهي هنا تهدف إلى التخلص من العادات، والتقاليد والنظم الاجتماعية الإقليمية والمحلية. للانصهار في النظم الاجتماعية العالمية، وإلغاء خصوصيات الشعوب.

لهذا فإن للعولمة في الجانب الاجتماعي عدد من الايجابيات لعل من أبرزها:

١- أنها تؤدي إلى نشأة المجتمع الحضاري الذي يحقق فكرة الإنسان العالمي بما له من حقوق وما عليه من واجبات.

٢ــ أنها تتطلب السعي إلى التمييز والإتقان ودفع مستوى طموح الفرد والجماعة إلى آفاق بعيدة.

٣ــ أنها تحث على بناء المعنويات التي تشكل ضمير الفرد ووجدانه وتنمي لديه الإحساس بقيمته كإنسان وبحقوقه المشروعة مما يحقق الكرامة الإنسانية وعزة النفس.

٤ــ أنها تسعى إلى إقامة نظام أكثر يسراً وأكثر إشباعاً للحاجات وأفضل من حيث ظروف المعيشة والمشاركة والإدارة الذاتية.(السيد، ٢٠٠١م، ٧١ – ٧٢)

وفي المقابل نجد من سلبياتها في الجانب الاجتماعي أنها تؤدي إلى:

أ- تخلخل النسيج الاجتماعي. كما تقضي على التوازن الاجتماعي الذي كانت تتولاه الدولة وهذا بالتالي يزيد البطالة ويهمش المجتمع.

ب- زيادة التفاوت بين الدول وبين طبقات المجتمع والفئات داخل الطبقة الواحدة وبين الأفراد داخل الفئة الواحدة.

ج ــ تقلص العولمة قدرة الحكومات بمفردها على إعادة توزيع الدخل وتنظيم سلوك الشركات.

د- تعمل العولمة على ذوبان الهوية والشخصية الوطنية وإعادة تشكيلها في قالب هوية شخصية عالمية يفقد منها الفرد جذوره ويتخلى عن ولائه وانتمائه. (الخضيري، ٢٠٠٠ م، ١٣٠).

وللخروج من مأزق العولمة في العالم العربي والإسلامي يجب أن تلعب وسائل الإعلام بكافة أشكالها دوراً هاماً في ترسيخ القيم الدينية والاجتماعية. بالإضافة إلى المحافظة على الأسرة العربية وتماسكها ووحدة هدفها، وتنمية ثقافة الأم وإحياء دورها في الحياة الأسرية والاجتماعية. وكذلك معالجة الفوارق الطبقية من خلال وجود جهد منظم لمواجهة الفقر في الأسر العربية، ودعم المؤسسات والجمعيات الخيرية حتى تلعب دوراً في خدمة المجتمع وتنميته من خلال التدريب على المهن وإقامة المشروعات الصغيرة. مع توظيف البحث العلمي لتشخيص ومعالجة مشكلات المجتمع.(النشوان، ٢٠٠٥م، ٩٢).

٤ــ خطر العولمة التربوية:

العولمة التربوية هي نتاج طبيعي للعولمة الاجتماعية والثقافية فضلاً عن التطورات والنظريات التربوية، والانفجار المعرفي والتكنولوجي، والتي جعلت الدول النامية تعيش حالة من الانبهار بما تحققه التربية الغربية من انجازات. مما جعل الكثير

من الدول النامية تتجه نحو التبعية التربوية والتعليمية، لهذا فالعولمة التربوية تستند إلى عدد من الأسباب من أهمها:

أ ــ التحولات الفكرية والصراعات العصرية نجم عنها العديد من الفلسفات الفكرية التربوية المعاصرة كالفلسفة المثالية والوجودية والبرجماتية وغيرها.

ب ــ تعدد الفلسفات التربوية أدى بدوره إلى تغير الأهداف التربوية مما يدفع بالتربية وفق توجهات العولمة إلى التربية العالمية.

ج ــ أدى تغير الأهداف إلى تغير طرائق التعليم والتعلم واستخدام التقنيات التربوية العالمية ووسائل الإعلام الجديد جعلها أداة تعليمية ثقافية عالمية وما تلا ذلك من ظهور أنماط تعليمية جديدة كالتعليم عن بعد وغيرها.

د ــ تهدف العولمة التربوية في محصلتها النهائية إلى التأكيد على الثقافة العالمية بدل الثقافة الإقليمية والمحلية مما يمكن الدول المتقدمة من فرض سياستها التربوية، وإحداث تغييرات متدرجة في الأنماط التربوية في الدول الأخرى. (النشوان، ٢٠٠٥م، ٩٤ــ١٠٠).

فضلاً عما أحدثته العولمة في تأثيراتها من التدخل في وضع المناهج الدراسية ومحاربة اللغة العربية، وخصخصة الجامعات، والسيطرة على البحث العلمي العربي، وربط التعليم بشبكة واسعة من القوى والتفاعلات السياسية والاقتصادية والتجارية لمحو خصوصياتها الثقافية والحضارية.(الفتلاوي، ١٤٣٢هـ، ٣٤٩، ٣٥٤).

مع الآخذ في الاعتبار أن الإفرازات السلبية للعولمة في الجوانب السابقة شكلت أعباء على التربية لانعكاسها على شخصية الأفراد الدينية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية مما يحتم:

١ــ دراسة الواقع العربي والإسلامي في المجال التربوي من حيث عناصر المنهج الذي يحقق الأهداف المنشودة والأهداف التربوية. والخبرات التعليمية التعلّمية والتقويم وتطويرها. في ضوء الحاجات الحقيقية للفرد والمجتمع، وأن تكون المعرفة المقدمة حديثة ومواكبة للعصر.(نشوان، ١٩٩٢م، ١٠١).

٢ ــ أن تسهم التربية والتعليم في الحفاظ على التراث الثقافي، وإعداد القوى للإسهام في سوق العمل ولمساعدة المجتمع من الاستفادة مما لدى الآخرين.

٣ ــ تبني فكرة التعليم المستمر، والذي ينهض بمختلف الجوانب الصحية والنفسية والمهارية والقيم الإسلامية.

٤ــ ضرورة إسهام المؤسسات التربوية والتعليمية في توعية الطلاب بايجابيات وسلبيات العولمة وتعزيز الانتماء للوطن، والحفاظ على قيمه وتراثه وتوفير البديل المقنع عن الثقافة الوافدة.

٥ــ النهوض بالتنمية البشرية وتدريبها وتطويرها وتطوير مناهج وطرق التعليم بهدف تنمية عوامل الابتكار والإبداع والتنسيق بين السياسات التعليمية والتكنولوجية والتقنية والفنية.

٦ــ الاهتمام بتنمية المهارات التقنية وطرق البحث العلمي ومراكزه في جميع المراحل التعليمية ودعمها. (السيد، ٢٠٠١م، ١٣٦ – ١٣٩).

ومما سبق يُعلم أن الإطار الفكري اللازم لمواجهة العولمة التربوية هو بدون شك الفكر الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية وعدم الانغلاق على أنفسنا، والاستفادة من التطورات التربوية في الدول الأخرى، والتفاعل مع الآخرين، أخذاً وعطاء، ولكن ضمن إطار مبادئنا الأساسية التي ينبغي أن نحافظ عليها في كل زمان ومكان.

وهذا ما أكده البعض بقولهم: إننا في ظل تحديات العولمة على الجانب التربوي نحتاج إلى منطلق نفسي ــ فكري ــ قيمي يتم من خلالها العودة إلى الذات وبناء مقومات الشخصية المسلمة الفاعلة. حيث من شأن تلك العملية التربوية استهداف تميز الشخصية واستقلاليتها، وامتلائها بالثقة، والشعور بالتفوق، والقدرة على الإبداع لتحفيز الطاقات النفسية لدى الأجيال. (غالب، ١٤١٤هـ، ٣٤).

٥ــ خطر العولمة على الأخلاق:

لقد أدت الفجوة الثقافية إلى ظهور قيم ومبادئ وعلاقات في شتى مجالات الحياة لا تتماشى مع روح العصر مما أدى إلى خلل في القيم والعادات والسلوكيات مالية واستهلاكية قائمة تحد من التطوير والتنمية. (الغزالي، ١٤١٤هـ، ٢٥)

وبالتالي فان للعولمة مخاطر كثيرة خاصة في الجانب الأخلاقي تتمثل في الآتي:

أــ تطورت وسائل الاتصال الثقافي والعلمي تطوراً سريعاً فاستهدفت الأجيال وخصوصاً الأطفال والذين يسهل تغيير سلوكياتهم لتأثرهم بما يشاهدونه من برامج.

ب ــ إدخال المجلات والأفلام والكتب بأنواعها، وقد يتعدى ذلك إلى ملابسنا التقليدية خاصة ملابس الأطفال والنساء مما لا يتوافق مع قيمنا الأخلاقية.

ج ــ طغيان الفكر والحضارة المادية مما أدى إلى ضعف الوازع الديني والذي انعكس على إضعاف القيم الأخلاقية وهذا أفضى للاعتقاد أن كل شيء يمكن تحقيقه بالمال. (الفرج، ٢٠٠١م، ٢٦).

فضلاً عن أن الأزمة الأخلاقية التي يعاني منها الإنسان في العالم المعاصر قائمة على التناقض بين القول والفعل لدى دعاة العولمة ومنفذيها، فلا مراعاة لحقوق الإنسان الأساسية: حق الحياة والملكية والتعبير، ولا مراعاة لمصالح الشعوب الضعيفة اقتصادياً، ولا لتحقيق العدالة وإعطاء الحقوق المغتصبة لأصحابها، ولما كانت هذه طبيعة وواقع العولمة، فهي إذن ليست "عولمة" بمعنى ذا الطابع الأخلاقي والإنساني الذي يروج له خطابها النظري الوهمي الذي تخالفه الممارسات القائمة على أرض الواقع ". (الزنيدي، ١٤٢١هـ، ٣٨ــ٤١)

نعم لقد أثرت العولمة على هوية وثقافة المجتمع الإسلامي ومن ثم تبني القيم الغربية الوافدة، كالنزعة الاستهلاكية والمالية التي نجم عنها المجتمع الاستهلاكي، مما أثر على القيم والمتغيرات الثقافية والاجتماعية، كما تسببت في اختلافات قيمية وازدواجية في القيم بين الأفراد والأسرة والمجتمع. (السروجي، ٢٠٠٩م، ٣٤٢).

تلك التأثيرات تؤكد على دور الأخلاق في حياة الشعوب وأن القيم والأخلاق تنبع من العقيدة، وهي نتاج طبيعي للإيمان. فارتكاب الشاب لما يناقضها دليل على خلل في عقيدته ونقص في إيمانه من أجل ذلك ربط الإسلام بين الإيمان والسلوك.(صوفي، ١٤٢٧هـ، ٧٩).

ثالثاً: إفرازات العولمة في جانب المال ونشر ثقافة الاستهلاك:

مما لاشك فيه إن الأزمات التي أفرزتها العولمة في المجالات التربوية والأخلاقية والثقافية وممارسات الدول ذات الأنظمة الطاغية والمتجبرة التي لا تعير أدنى اهتمام لمكارم الأخلاق ولا للقيم الدينية التي ترعى المصلحة العامة، زادت من تمسك القوى المهيمنة بالمنجزات العلمية والثقافية ومن هيمنتها على رأس المال وعلى وسائل الاتصال، و إدارة الاقتصاد الكوني والأسواق الحرة والشركات المتعددة الجنسيات، والتي يستخدمونها في تحقيق أهدافهم الإستراتيجية في الهيمنة على العالم.

ولهذا فان العولمة المالية أمر مهم ليس بمقدورنا إغفاله حيث ظهر هذا النوع من العولمة نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل من الدول المصدرة والمستوردة، مما جعل الدول النامية أكثر تبعية للنظام العالمي. (صقر، ٢٠٠٠م، ٢٥ــ ٢٧).

وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي لتحرير التجارة في الخدمات المالية المصرفية، وإزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال والترويج لخدماتها. وهذا بدوره أدى إلى تراكمات كثيرة منها الانخفاض في أسعار الأوراق المالية ومن ثم انخفاض في الأصول وإلى التأثير في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. وكذلك أدت العولمة المالية إلى التأكيد على تقليل فاعلية السياسة المحلية والتدخل في الأسواق

المالية الدولية. مما ثبط تدفقات رأس المال قصير الأجل فتزعزع الاستقرار المالي في الدول. (كقالجيث، ٢٠٠١م، ٥٧ ــ ٥٨).

مما أدى لنشوء قيم جديدة لا تتفق مع تقاليد وعادات الشعوب. وهذا يعرض النظم الاجتماعية، والاقتصادية السليمة للدول المتقدمة للحصول على أكبر عائد مالي على حساب الدول النامية.

ومن الإفرازات ما آلت إليه التوجهات العالمية من التأثير على الشباب على كافة الأصعدة من تفشي الظاهرة الاستهلاكية في المأكل والمشرب، حيث يلاحظ إقبال الشباب على مطاعم المأكولات السريعة ومشروبات الطاقة الغازية والأغذية المحفوظة والمستوردة بدلاً من المحلية ورواج المواد المستعملة من المواد الكهربائية وأدواتها والحاسبات والملابس وغيرها.(الفتلاوي، ١٤٣٢هـ، ١٥٣ــ ١٥٤)

كما نجم عن تلك الأمور كثرة الأسواق والمجمعات التجارية في المدن الكبرى في جميع أنحاء العالم، وهذا يؤدي إلى تكدس الناس في هذه الأسواق وغيرها. حيث صممت هذه الأسواق بصورة تغري المستهلك للإقبال على الشراء بماله ما لا يحتاج إليه وما تخلفه من التباهي بين الناس وخاصة النساء والشباب بشراء حاجياتهم من ذلك المتجر المشهور أو ذاك المحل الراقي، يدعم تلك المظاهر وسائل الإعلام والدعايات الجاذبة التي تخضع الفرد وتسوقه للمزيد من الشراء، وهذا فيه من التعالي على الناس وكسر نفوس غير القادرين، إضافة إلى أن هذه المجمعات يقصدها الكثير من الناس بقصد الترفيه مما يزيد الظاهرة الاستهلاكية للمال. وقد تدفع غير القادرين من الشباب والشابات إلى السرقة كي يظهروا أمام أقرانهم بالصورة اللائقة، ليستطيعون تقديم الهدايا في المناسبات والأعياد إلى أصحابهم، لذا يلاحظ حرص غالبية الأفراد على الحصول على المال حتى أصبحت الغاية في هذا المجال تبرر الوسيلة مما حول كثيرا من أفراد المجتمع إلى سباع مفترسة ،خالية من معاني الرحمة والإيثار، وجعلهم بعيدين كل البعد عن الصدق في المعاملات، يتحينون الفرص للانقضاض على الغير متى ما سنحت الفرصة مستغلين الضعف والحاجة، ولا شك أن ذلك مناف لكل معاني الفضيلة التي جبل الناس عليها وعلى حبها والفخر بالالتزام بها. (الفرج، ٢٠٠١م، ٢٧ــ٢٨).

ومن إفرازات العولمة المالية أيضاً أنها لا تركز على قيم الادخار للمال والإنفاق والاعتدال والاستثمار في التصرفات فهي تسعى بوحشية إلى إهلاك مقدرات الشعوب والأمم والأفراد حتى تبقي على التبعية. كيف لا وهي تستند بالدرجة الأولى على تقوية الهيمنة الاقتصادية حتى يتمكنوا من سلب الآخرين إرادتهم وإلغاء شخصياتهم.

ناهيك عن أن العولمة المالية يتبعها العديد من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي والتي تعمل على تحقيق أهدافها. (الفتلاوي، ١٤٣٢هـ، ٨٩)

وبالتالي فإن ما تقدم ذكره يُوجد إطار توافقياً يعمق الإحساس بان العولمة واقع حياة علينا أن نعيشها بكل جوانبها على أساس حتمية مستجداتها ومتغيراتها وأنها واقع ملموس. وأن التعامل معها ومواجهة تحدياتها يجب أن يكون على ثلاث مستويات: فعلى المستوى الوطني يتحتم الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي، أما على المستوى الإقليمي فانه يجب تفعيل هياكل ومؤسسات التكامل الإقليمي بين الدول. وعلى المستوى العالمي فانه يجب العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وديمقراطية تساعد دول العالم الثالث على مواجهة التحديات والتصدي للمشكلات العابرة للحدود.(جراح، ١٤٢٩هـ، ٢٢٠ــ ٢٢١).

كما يحتاج منا على مستوى عالمنا العربي والإسلامي بالإضافة إلى ما سبق حشد الطاقات وتعبئة الموارد، والتخطيط المتقن والتنفيذ الجيد والمتابعة الدائمة وعدم الانحلال والذوبان في تيار العولمة الجارف، واليقين التام بوجود خصوصية ثقافية وحضارية تتمتع بها أمة الإسلام. وأن المسلمون يستطيعون الاستفادة من العولمة بل لديهم القدرة على التغيير في مفاهيمها، وممارسة دور متميز فيها عما هو موجود في بلاد الغرب وامتلاك معطيات تمكن من النهوض بهذا الدور. (بكار، ١٤٢٢هـ، ١٠٣-١٠٩).

بالإضافة إلى الاهتمام بالتربية الأسرية والمدرسية: لأن التربية تبنى الكيان الإنساني من الداخل، وهذا يحتاج إلى وعي وصبر وغرس للقيم والمبادئ والمفاهيم التي تحصن الأبناء والأجيال وتشجيع التربية المالية والأفكار والمشاريع التجارية الطموحة لدى الأجيال وزيادة فاعليتهم نحو العلم والعمل والإنتاج.

ثالثاً: إسهام الأسرة والمدرسة في تنمية ثقافة التعالم مع المال في ظل تحديات العولمة

بالرغم مما تتعرض له المدرسة في عصر العولمة من نقد وتغير في حجمها ووظائفها وتحدياتها فإنها مؤسسة هامة للتربية المالية. فهي المؤسسة الاجتماعية الرئيسية للتنشئة التي تتعهد الناشئة بالرعاية والتوجيه، كما أنها الوعاء الثقافي الذي يكسبهم الاتجاهات والقيم ومعايير السلوك والسمات الاجتماعية وبناء الشخصية المتكاملة. (الخطيب وآخرون، ١٩٩٥م، ٢٣١).

لذا فهي تقوم بادوار ووظائف متعددة ومتجددة حتى أصبح على المدرسة أن تقوم بوظيفتها في عملية التوجيه الثقافي في زمن العولمة، وتنمية أنماط سلوكية جديدة

لا تقف عقبة في سبيل التقدم، بل تكون قادرة على التكيف مع المتغيرات السريعة التي تواجه المجتمع.(عفيفي، ١٩٧٣م، ٢٦٧).

كما تؤدي المدرسة دوراً إيجابياً في تعليم الاتجاهات والمفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي والاجتماعي والعقدي والاقتصادي للمجتمع، لاسيما في رفع وعيهم تجاه سلوكهم الاستهلاكي وحمايتهم من الإسراف والتبذير، كما تلعب دوراً مهماً في تعليم التلاميذ الأدوار الاجتماعية وإشراكهم في الممارسات المتعددة من أنماط السلوك، إكسابهم المعايير والقيم الخلقية، وتحقيق التربية الإسلامية بأسسها الفكرية والعقدية والتشريعية، وبأهدافها وعلى رأسها هدف عبادة الله وتوحيده وتطبيق شريعته، وتنمية كل مواهب النشء وقدراته على الفطرة التي فطر الله الناس عليها. (متولي، ١٩٩٥م، ٢٣٨ــ ٢٤٢).

لذا يمكن بيان إسهام المدرسة في التربية المالية في ظل تحديات العولمة من خلال بيان مجالات التربية المالية وادوار المدرسة فيها وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجالات التربية المالية من خلال المدرسة:

يمكن القول بأن مجالات التربية المالية من خلال المدرسة تتمثل في المجالات التالية:

أ ــ المجال الاستهلاكي.

ب ــ المجال الاستثماري.

ج ــ المجال الادخاري.

د ــ المجال الاكتسابي.

ولبيان دور المدرسة في هذه المجالات سيتم تناولها على النحو التالي:

أ ــ المجال الاستهلاكي: الاستهلاك نشاط وسلوك بشري يستهدف إشباع حاجات لدى الأفراد مادية ومعنوية، والتوعية والتربية على هذا السلوك في ظل تحديات العولمة أمر ليس باليسير.

ولطالما أن المدرسة كما قيل " تستطيع تشكيل شخصية الفرد عن طريق التقليد والمشاركة على المستوى الجسدي والمادي لينمو وجدانياً ونفسياً "(أبو رزق، ١٤٢١هـ، ٤٠)

فإن المدرسة تمارس دور التوعية بالمجال الاستهلاكي في ظل تحديات العولمة من خلال الأساليب التي جاءت بها التربية الإسلامية؛ كالقدوة والحوار، والممارسة العملية، والترغيب والترهيب والأحداث، والتوجيه والإرشاد وغيرها، وتوظيف

الاستراتيجيات التدريسية والتعليمية والمواقف الحياتية، والتي تبين مدى عظمة الإسلام في الملكية الفردية للمال واستهلاكه في حدود معقولة ترضى الله عز وجل وعدم تبديده في الضار من الشهوات. أو ما يتعدى ضرره بالأخلاق والمجتمع.

والتذكير الدائم بان الإسلام كما يبيح الاستمتاع بالنعم إلاّ أنه أقام سداً منيعاً بين الإنسان وبين ما ينفقه على شهواته، وكل ما أباحه من نفقة قد اشترط فيها المشروعية والاستهلاك المعتدل، ضمن حياة طيبة معتدلة، كما دعم ذلك بالحث على الفضيلة ومكارم الأخلاق وتزكية الأنفس. (دنيا، ١٩٨٤م، ٩٥).

ومن هذا المنطلق تقوم المدرسة بتوعية وتربية الفرد على مراقبة الله في جميع أفعاله وأقواله، طاعة له سبحانه وتقرباً إليه جل في علاه، كما تزيد من وعيه بأن الله حين يأمر بالزينة، والمتعة الطيبة والأكل والشرب، والتوسعة على النفس والأهل. فانه يحذر من التبذير والإسراف والترف. لتحقيق الإنفاق الاستهلاكي الذي " يمثل مجموع ما ينفقه الفرد على نفسه وعلى من يعول من طعام وشراب وملبس ومسكن وزينة مما لا تقوم معايش الناس إلا به". (حيدة، ١٤١٦هـ، ٨٨).

كما تمارس المدرسة دورها التوعوي بما تتضمنه المناهج وغيرها من موضوعات متدرجة عن التربية المالية مؤصلة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية تتطرق لأقسام الإنفاق الاستهلاكي حسب أولوياته من الضروريات والحاجيات والكماليات والتعريف بتلك المفاهيم وغرس قيمها وتوجيههم نحو قيم الاستهلاك للمال.

وبأن ديننا الإسلامي الحنيف يضبط الإنفاق والاستهلاك وفق ضوابط منها: ضابط الإنفاق في الطيبات والبعد عن الخبائث، والتقشف عند الأزمات والوسطية وتجنب الإسراف والتبذير ومراعاة الأولويات فيه.وضابط التعامل مع المسلمين ومقاطعة الأعداء الحربيين، وتجنب التقليد المخالف للقيم والعادات والأعراف الإسلامية. (شحاتة، ٢٠٠٠م، ١٩٣).

ولن تتم توعية الجيل بمفاهيم الاستهلاك ما لم يُدّرك بعض المبادئ الأساسية من المفاهيم التي لا بد منها لرفع مستوى الوعي حتى يمكن ترقية سلوك الأفراد في التعامل مع نعم الله وشكره عليها.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن وجود المعلمين القدوة في المدرسة، والمناهج والأنشطة. وما يتم فيها من التوعية والتربية على المسؤولية الاجتماعية، والإنفاق الاجتماعي في الصغر والكبر، على الأقارب ووجوه الخير والبر، كالصدقة والزكاة بمصارفها المختلفة أو بناء المساجد والمستشفيات والمساكن وإصلاح الطرق وغيرها.فأن لتلك الأمور دور في تحقيق التكافل الاجتماعي، وزيادة تماسك المجتمع وتقوية أواصر الأخوة الإيمانية والاجتماعية والوطنية.

وفي هذا سبيلاً للقول بتحقيق " الهدف المزدوج للاستهلاك من حيث المنفعة القبلية والبعدية، مع معرفة الدوافع المركبة أي الدوافع الاقتصادية في إطار إنساني".(قحف، ١٩٨١م، ٨١ــ ٨٢).

ب ــ المجال الاستثماري:

وفي هذا الجانب يتمثل الدور التربوي والتوعوي للمدرسة في بيان أن الشريعة الإسلامية حافلة بالدعوة المباشرة، وغير المباشرة بالاستثمار والى كل ما يؤدي إلى مداومة استثمار المال وتنميته. (الروبي، ٢٠٠٢، ٢٢).

كما تمتد التوعية المدرسية في ظل تحديات العولمة إلى تعظيم شأن الاستثمار وبيان منافعه ومضاره، ودرجة الأخطار، فيه ودور القيم الإسلامية كالأمانة والصدق والإخلاص، والوفاء والتحذير من الغش والتدليس وغيرها. مما يتسبب في زيادة الاستثمار وبركته أو العكس.

كما تمتد التربية للأجيال من خلال المدرسة بأن المهارة لا تكمن في القدرة على الاحتفاظ بالمال فقط بل في القدرة على استثماره وتنميته، والمحصلة النهائية لذلك دوران رأس المال الموجود لدى الأفراد في مشروعات إنتاجية نافعة مما يترتب عليه جريان الرزق. مع تعريفهم بقنوات الاستثمار في المجتمع وتنوعها، ومن صورها:

ــ المشروعات الصغيرة

ــ المشاركة بين اثنين أو أكثر في مشروع واحد.

ــ شركات المساهمة وغيرها. (حيدة، ١٤١٦هـ، ١٠٥ــ ١٠٦)

وبتشجيع المدرسة وإتاحة الفرصة للأجيال من خلال المشاركة في الجماعات والأندية المدرسية، والأنشطة والمناهج والطرائق التدريسية، والأيام المفتوحة التي تمارس فيها عملياً بعض الأنشطة والمشروعات كالقرية التجارية، والتاجر الصغير وغيرها. من الأدوار التي يتربى فيها الطلاب على تربية مالية من خلال ممارسة البيع والشراء وزيادة وعيهم ببعض الأدوار في الحياة.

فضلاً عن تنوير الأجيال من خلال المناهج الدراسية والإذاعة المدرسية وغيرها " بضوابط الاستثمار في مجتمعنا الإسلامي وأنها تنطلق من:

أــ التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع.

ب ــ التوازن بين الربح المادي والعائد الاجتماعي.

ج ــ أن يكون المبلغ المستثمر من المال الخاص والفائض عن الحاجة.

د ــ الاستفادة من البيانات والمعلومات الإحصائية لمعرفة أفضل مجالات الاستثمار.

هـ ــ توقع الخسارة وفقا لقاعدة لا غنم بلا غرم ولا ربح من غير مخاطرة "

و ــ الاستثمار في الإنتاج الطيب النافع ونبذ الخبيث الضار.(حيدة، ١٤١٦هـ، ١٠٨ــ١١٠).

كما تعتني المدرسة في هذا الشأن بالتربية على وحي الآيات القرآنية كما قال تعالى: " وأحل الله البيع وحرم الربا " (سورة البقرة: ٢٧٥) والأحاديث النبوية قال صلى الله عليه وسلم: (إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فان استطاع ألاّ يقوم حتى يغرسها فليغرسها. (البخاري، د. ت، ٢١٨)، وبما تتضمنه المناهج من أنواع البيوع الحلال والحرام والتطبيقات الايجابية والسلبية لها في الحياة المعاصرة وتحديات العولمة التي يهمها الربح المادي على حساب القيم ونهب خيرات الدول والشعوب.

ج ــ المجال الاكتسابي:

مما لاشك فيه أن للمدرسة دور في توعية الأجيال لما يتم فيها من تمثل القدوة وأساليب تربوية متنوعة، وما يتم فيها من التربية على القيم، وممارسة العمل الجماعي، والتعلّم الذاتي ومن خلال استراتيجيات التدريس، والأنشطة بأنواعها. ومن التربية على السعي في الأرض للبحث عن الرزق واكتساب المال وتنميته بالحلال والبعد عن الحرام لأنه يؤدي إلى محق البركة من الرزق وعدم استجابة الدعاء.

فضلاً عن التربية في ظل تحديات العولمة على قيم الإنتاج والتنمية المستدامة في كافة مناحي الحياة والتعريف بوسائل وطرق الكسب، والانتفاع والعمل، والابتغاء من فضل الله. سواء من خلال العمل الذي يتم فيه إنتاج سلعة، أو أداء خدمة يفيدون بها المجتمع وينفعون بها أنفسهم، وفي هذا عمارة للأرض وتحقيق عبودية الفرد لربه.

وتربيتهم في عصر العولمة على ممارسة المهن المختلفة التي يتحصل منها على قوته حتى يكفي نفسه وأسرته ومن يعول، من خلال المناهج والأنشطة بالأعمال المشروعة كالصيد والزراعة واستثمار الموارد الطبيعية للأرض، واستخراج ما في باطن الأرض من معادن وتصنيعها وتسويقها والعمل لدى الغير بأجر نقدي أو عيني ومن تلك الأعمال أيضاً التجارة: التي تقرن العمل والجهد بالمال لذا قيل " إن تنمية الدخل والثروات من خلال الحث على العمل ومحاربة البطالة يستلزم حتماً ترشيد الاستهلاك، ومحاربة الإسراف والتبذير.. . لمزيد من التنمية والأعمار، وأي انحراف في هذا المنهج يوطن الفقر والتخلف " (الروبي، ٢٠٠٢م، ٦)

كما أن للمناهج والأنشطة الصفية واللاصفية والطرائق التدريسية أيضاً دور في التربية المالية في جانبها الاكتسابي بغرس قيم العمل والإنتاج والإخلاص والإيثار،

وممارسة تلك القيم والأعمال في ظل تحديات العولمة. التي تدعوا للدعة والكسل بحجة التقنية وثورة وسائل الاتصال ووسائل الراحة. مع التوعية من خلال المحاضرات والندوات والإذاعة المدرسية وبرامجها بخطر رفقاء السوء وأعداء الدين والوطن؛ كتجار المخدرات ومن يمارس غسيل الأموال ويتاجر بالسلع المغشوشة أو الممنوعة. ومن يدعم الأفكار والجماعات المنحرفة وغيرهم ممن يدّعون الكسب السريع والحرام للمال على حساب أرواح وعقول الأجيال.

لذا يؤكد البعض بأنه " يستوجب على القائمين على التربية توعية الأبناء بالوسط الاجتماعي وما يحويه من أوباء"(الإبراشي، ١٩٨٠م، ٤١).

د ــ المجال الادخاري:

وهنا تقع على المدرسة ومقوماتها التوعية للطلاب على طرق الادخار وبأنه أحد أهم الركائز الاقتصادية والمالية على مستوى الفرد والمجتمع والدولة وهو في أبسط معانيه توفير جزء من المال لمواجهة طوارئ الحياة.

ومنطلق تلك التربية أن الإسلام في تعاليمه ومناهجه يُحفز على تنمية المدخرات الذاتية وتعبئتها للعملية الإنتاجية من ناحية، وتبني الاعتماد على الذات الإسلامية من ناحية أخرى.(الروبي ٢٠٠٢م، ١)

كما يقع على المدرسة توجيه الأجيال في عصر العولمة نحو ثقافة الادخار وبأنها تكتسب أهمية عظمى، لأن الإنسان بُعث ليعمر الأرض، وينفق فيما هو صلاح للحياة والبشر. وتوعيتهم بالتوازن في الادخار حتى وإن كان الإنفاق متجهاً إلى أعمال الخير فان الادخار مطلب " يستهدف الاحتياط للمستقبل ومواجهة حالات العوز وترك ثروة تستعين بها الأجيال القادمة في حياة أفضل خالية من العوز " (الروبي، ٢٠٠٢م، ١٠ــ ١١)

وتستطيع المدرسة من خلال المحاضرات والندوات والأنشطة وأسلوب الممارسة العملية توجيه الأجيال نحو التربية المالية في ظل تحديات العولمة وتبصيرهم بكيفية التصرف في موازنتهم الشخصية ومصروفهم اليومي، والأسبوعي والشهري ليستطيعوا إدارة أمواله بصورة رشيدة، وبإتاحة الفرصة لهم لعمليات الشراء لحاجاتهم، والتقيد بالضروريات وسلم الأولويات وكذلك الحال بالنسبة لاحتياجاته الشخصية في ظل ثقافة وشره الاستهلاك المعاصر.

وتربيتهم على توفير مبالغ مالية بجانب الادخار الشهري الإجباري ليضمن له ادخار مستقبلي حيث من شأن هذا الأمر تعويده عليه عندما يصبح موظفاً بالاستقطاع من راتبه لما بعد التقاعد وانقطاعه عن العمل.

مما يؤكد أهمية تعليم الأفراد وإكسابهم مهارات الادخار في سن مبكرة الأمر الذي يؤدي إلى إكسابهم الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية، والقدرة على التعامل مع الآخرين وتهذيب أخلاقهم بقيم ايجابية تساعده على التكيف مع ظروف الحياة في المستقبل.

وكذلك تربيتهم على التعاون مع كل مؤسسات الدولة والمجتمع التي تحافظ على المال العام والخاص وتقدم نفع للآخرين، والمساهمة بدور في المؤسسات الخيرية في الدولة التي تقوم بدور فعال جمع الصدقات، وحفظ النعم. حيث الواجب على كل فرد مساندة هذه المؤسسات و دعمها بشكل يضمن تكاتف وتلاحم المجتمع، لاسيما في ظل العولمة المالية وكبح جماح الإسراف والتبذير للأموال أين كانت صورها.

مع زيادة الوعي لديهم بكيفية الاستفادة من الثروات المدخرة والأموال المعطلة بدون استثمار، وأن قرار الادخار يقترن بقرار الاستثمار في غالب الأحوال وذلك بفعل تحريم الاكتناز، وبفعل الزكاة، وبفعل تحريم الفائدة الربوية. (قحف ، ١٩٨١م، ١٤٥)

نستنتج مما سبق أن على المدرسة تنمية الأجيال تنمية مالية راشدة من خلال تربيتهم وتنميتهم عقليا بمعلومات ومعارف عن الحلال والحرام في الكسب والتعاملات الاقتصادية والمالية، ووجدانيا بتكوين اتجاهات نحو حب الحلال وبغض الحرام، ودينيا بمراقبة الله في الكسب والإنفاق، وأخلاقياً على القيم المالية الإسلامية، واجتماعياً على التكافل الاجتماعي ومساعدة الآخرين ومهارات الإنفاق والاستثمار والادخار، وتنميتها من جوانب مختلفة ومتعددة على نحو يضمن رسوخها وثباتها في عقول ونفوس المتعلمين عبر المواد المختلفة. بعيداً على التلقين والاستفادة من استراتيجيات التدريس الحديثة وأساليب التربية الإسلامية كالقدوة والحوار والقصة والممارسة العملية، والترغيب والترهيب، والتربية بالأحداث والندوات والمحاضرات والبرامج الإذاعية وغيرها. فضلاً عن توجيه سلوك الأبناء في الحفاظ على الممتلكات العامة في المدرسة والمجتمع، وفي هذا زرع لقيم العمل والمحافظة على المال العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، وممارسة للتكافل الاجتماعي الذي نحافظ به على تألف المجتمع و كيانه الذي تهدده العولمة

ثانياً: الأدوار التي تسهم بها المدرسة في التربية المالية في ظل تحديات العولمة:

يمكننا بيان إسهام المدرسة في التربية المالية بإيضاح عدد من الأدوار والإسهامات التي ينبغي أن تقوم بها تلك المؤسسة التربوية الهامة تجاه التربية المالية بالإضافة إلى ما تم ذكره في المجالات السابقة ومن ذلك ما يلي:

١ــ يقع على المدرسة تربية الأبناء في ظل تحديات العولمة على أن المال أحد الضرورات الخمس، وأن الإنسان مفطور على حبه، وأنه زينة وضرورة لأعمار الأرض والاستخلاف فيها. وأنه ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة تعين الإنسان على الحياة، وبه تنتظم أعمالهم ويتبادلون المنافع بينهم وأنه نعمة يجب شكر المولى عليها.

٢ــ تسهم المدرسة في نشر الوعي بالمال لدى الأبناء من خلال المناهج الدراسية للتعريف بالمفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالمال في عصر العولمة لإرساء القناعات الفكرية والثقافية التي تساعدهم على السلوك الصحيح ومن تلك المفاهيم: " الأوراق المالية، وحقوق الملكية، والبورصة، والنقود السلعية، وتعويم العملة والميزان التجاري والموازنة العامة، والتضخم، والأصول المالية من أسهم وسندات وسلة العملات. .." (عبده، ١٩٧٤، ٣٩).

وكذلك مفهوم التسخير للموارد الطبيعية والطاقات، وحسن الانتفاع بعائداتها المالية.

وربط الانتفاع بالتفكير والأسلوب العلمي لاستنباط قوانين ودراسة الظواهر، بهدف استحداث بدائل جديدة لإشباع الحاجات بالإضافة لمفهوم تصنيف الحاجات طبقا لضرورتها، والتمييز بين مفهوم الحاجة، وبين الرغبة والشهوة التي لا سقف لها، ومفهوم الاستهلاك المعتدل والادخار والاستثمار وضوابطها. والمال العام والقروض. ..الخ. (غالب، ١٩٩٣م، ٥٢)، وغيرها من المفاهيم المتعلقة بالتربية المالية والتي يجب أن تتناول من زوايا مختلفة ومتعددة. على نحو يضمن رسوخها في نفوس وعقول المتعلمين عبر المواد وسائر المناهج الدراسية والأنشطة المتنوعة في جميع المراحل الدراسية.

٣ــ ومن الأدوار التي تسهم بها المدرسة في ظل تحديات العولمة التنشئة الاقتصادية للأجيال والتي تتطلب توجيه وتنمية قدرة الأفراد على التعامل الفعّال مع الجوانب الاقتصادية، كالإنتاج والاستهلاك. وتدريس وغرس القيم التي تربى تربية مالية صحيحة بالتربية كقيم العمل واحترامه، والسعي وراء الرزق بالكد والتعب، وأنه عبادة يجب إتقانه والإخلاص فيه والانتفاع بما هو مسخر من موارد مالية، والاستفادة من مفهوم الوسطية في التوازن بين موارد الشخص المالية والحاجات. وترسيخ مفهوم الاستهلاك الحاجي محل الاستهلاك الترفي والمظهري، والتربية على تحديد أولويات مجالات الاستثمار، وأن النشاط الاستثماري نشاطاً تعاونياً. يستهدف أفضليات المجتمع والاستفادة من المال في التكافل الاجتماعي لتحصين المجتمع والأفراد. من الانحرافات الفكرية والسلوكية والطبقية والنزاع. مع الاستفادة من التكنولوجيا وتطويعها للخير وتبني التربية للتغيير الايجابي والفاعلية الحضارية.

٤ــ تستطيع المدرسة الإسهام في تربية الأبناء من خلال توجيههم على المحافظة على المال والادخار الفردي سواء من فائض المصروف اليومي أو غيره في محفظة خاصة أو أي وعاء مصرفي أخر. أو الاشتراك مع مجموعة في جمعيات شهرية. حيث من شأن تلك التربية " التدريب على ضبط النفس والذات وحسن إدارة المال وتأجيل الرغبات والتخطيط متوسط وبعيد المدى والعمل الجماعي والبعد عن الذاتية " (فرج، ٢٠٠٢، ١٢).

لما يعول على ذلك الأمر من الاستثمار والإنفاق الرشيد في عصر العولمة لتحسن أوضاع الفرد والمجتمع من واقع عقلية ناضجة، وهذا ما حمل البعض على القول بأن: " التنمية القائمة على الادخار والاستثمار تعد إستراتيجية ضرورية للاستقلال الوطني " (الجمال، ١٩٩٧م، ٣١).

كما أن في هذا تربية للأجيال على ترشيد الاستهلاك والتعود على الإنفاق والبذل بالإضافة إلى حثهم على الادخار وفق منهجية تبدأ بالكسب وتمر بالانضباط في الاستهلاك لينتهي الأمر إلى ادخار ما يواجه به المستقبل ونوائب الدهر في ظل تحديات العولمة وأخطارها المتعددة.

٥ــ تستطيع المدرسة الإسهام في تربية الأجيال على توجيهات الإسلام التي تحث على تجنب الاقتراض والدين وخطر مثل هذه الأمور في الدنيا والآخرة. بأن تغرس في نفوس الأجيال اتجاهاً سلبياً نحو الاقتراض في شتى صوره إلاّ عند الضرورة المالية. لما ينجم عنه من إضعاف قدرة الفرد على تأجيل رغباته فضلاً عما يراكمه من الديون على الأفراد في ظل ثقافة الاستهلاك بعصر العولمة، وما قد يؤدي إليه من " تعود الاقتراض عبر المراحل العمرية سواء عن طريق الأصدقاء أو البنوك. والتي قد يعجز عن سداد ديونها مما قد يؤدي بمستقبله ". (القرضاوي، ١٩٩٥، ٢٢).

٦ــ تشارك المدرسة في تنشئة وتدريب الأجيال على مهارات المرونة الإنفاقية والتي تتطلب التوازن المرن بين دخله وظروفه الراهنة في ظل الحرص بنفس المستوى على الادخار والإنفاق الرشيد بتعديل مستوى إنفاقه ليواكب الظروف المحيطة به، لما لهذا الأمر من دور في ضبط موازنته المالية، حيث ينقص إنفاقه حين يقل دخله ويزيد في الإنفاق حال ارتفاع دخله وبهذا التوازن " يتجنب الأفراد الأزمة المالية والبعد عن الاقتراض والإحباط وما قد يجر إليه من أمراض نفسية ومشكلات مالية وأسرية واجتماعية متعددة ". (فرج، ٢٠٠٢، ١٤).

٧ــ تساهم الأدوار التربوية للمدرسة في تربية الأجيال على البذل والعطاء والإيثار والتعاطف، والتعاون بإخراج زكاة المال، والصدقة منه وغيرها. لتحل البركة فيه

طالما بذله للفقراء والمساكين، ولدعم الجمعيات الخيرية والإغاثية، والوطنية ونصرة القضايا الإسلامية. حيث من شأن تلك الأمور أن تجعل المال وسيلة وليست غاية وعبادة يتقرب بها إلى الله. فضلاً عما فيها من استشعار لآمال وآلم المجتمع والأمة والإحساس بالآخرين ومراعاة مشاعرهم وإدخال السرور، والسعادة عليهم وفي هذا تحقيق لحاجة الانتماء للوطن والأمة وتحقيق الذات والرضا النفسي. في ظل طوفان العولمة الذي لا يرحم أو يحترم تلك الفئات والخصوصيات ويسعى لتذويبها.

٨ـ تسهم المدرسة في تربية الأجيال على التوازن في نظرتهم للمال فلا إفراط ولا تفريط فلا يتحول الفرد إلى جامع مكتنز للمال أو مبذر مسرف، وتربيتهم انه إذا كان بالمال نحصل على الحاجات الأساسية فأن له غايات شرعية ونفسية واجتماعية وفردية تحتم توظيفه لخدمة وحماية الدين، والارتقاء الشخصي والاجتماعي وعلى المستوى الخدمي والإنساني.

٩ـ تسهم المدرسة في بناء العقلية العلمية والإبداعية والابتكارية والنقدية لدى الأجيال وتوظيف مهارات التفكير في التربية المالية من زوايا متعددة فالتفكير النقدي ينمي لديهم أوجه النقد سواء لسلوكهم، أو سلوك نماذج محيطة تتسم بالتبذير الاستهلاكي للمال، وبيان العواقب السلبية بدنياً ونفسياً من جراء ذلك سواء الحاجة للاقتراض والدين وما يجر إليه الشح والتقتير من حرمان وغير ذلك. كما تنمي لديهم الذكاء المالي والتفكير العلمي في جوانب الإنفاق والاستثمار والادخار وغيرها.

١٠ـ تسهم الأدوار التربوية للمدرسة في تدريب الأبناء على القرارات الرشيدة في تلك المجالات المذكورة في الفقرات السابقة وغيرها. فضلاً عن حثهم على تحليل وفهم الظواهر الاقتصادية والمالية الحادثة في المجتمع ومحاولة توظيف هذا الفهم في جانب تحسين الموقف المالي للفرد أو تلافي تلك الأضرار الناجمة عن تلك الظواهر لتجنب استثمار أمواله في صفقات أو مساهمات كاسدة. إيماناً بأن: "الاستثمار ضرورة تعتمد الأمة الإسلامية عليه كسلاح للكسب والتنمية الذاتية " (فرج، ٢٠٠٢، ١٢)

١١ـ كما تسهم المدرسة في تربية الأبناء في ظل الثقافة الاستهلاكية للعولمة على البعد عن الإنفاق المظهري خاصة الضار جسمياً وعقلياً واجتماعياً وهو مما يضاعف منافع المال ويبلغ بإشباعه إلى الحدود القصوى فضلاً عن توفير الادخار اللازم للتنمية. حيث أن من شأن تلك الأمور وغيرها.

" تحرير الأبناء من إسار عاداته وتسلط شهواته، وبذلك تصبح السيطرة على الاستهلاك قيمة دينية وروحية واجتماعية عظيمة الشأن " (الروبي، ٢٠٠٢، ١٠).

١٢ــ ومن الإسهامات التربوية للمدرسة تربية الأجيال على الإنتاج والإنتاجية وعلى واجبات وأخلاقيات عديدة ومنها تربيتهم بأن المستثمر المسلم مسئول عن الإنتاج له أهداف يريد تحقيقها وفي المقابل عليه التزامات يجب أن يؤديها وهو في جميع الحالات عليه الالتزام بالمنهج الإسلامي وتعاليمه. ومن جهة أخرى مراعاة مصلحة المجتمع والوطن فإن المواطنة الصالحة تحتم تجنيد الاستثمارات لخدمة الدين والفرد والمجتمع والوطن بأسره وعدم مناصرة الأعداء عليه بأي شكل من الأشكال وتبصيرهم بعدد من الأمور في زمن العولمة ومنها:

أ ـــ حصر مجال الاستثمار في الحلال من الطيبات.

ب ــ الاستدامة في استثمار المال وتنميته وصيانته.

ج ــ تجنب الكسب بالطرق غير المشروعة كالربا والرشوة والظلم وأكل أموال الغير بغير حق.

دــ الامتناع عن الغش والمنافسة غير المشروعة وعدم تلويث البيئة وتجنب الضرر بكل أنواعه.

هــ ــ تعلم الأصول العلمية والفنية للمهنة أو الصفة التي يستثمر أمواله فيها ومراعاة رقابة الضمير والمجتمع ورقابة الحي القيوم كل لحظة. (الروبي، ٢٠٠٢م، ٣١).

١٣ــ تسهم المدرسة في تنمية إدارة الذات لدى الأجيال في ظل تحديات العولمة بتنويرهم وتدريبهم على اتخاذ قرار الشراء لسلعة ما أو غيرها. وتربية الأجيال بطريقة صحيحة للتعامل مع حملات التحريض الاستهلاكي، والتخفيضات الموسمية في واجهات المحلات التجارية والمزعومة والمعلنة عبر وسائل الإعلام المتنوعة. بعدم الانجراف خلفها، والتسرع في اتخاذ قرار الشراء إلاّ وفق ما يراه البعض من " ملاءمتها لاحتياجاته وحصوله على خبرات شخصية ممن سبق لهم شراءها واستخدامها وبعد جولة ميدانية للمقارنة بين الأنواع المتاحة منها في الأسواق ومن ثم الشراء "(شحاتة، ١٩٩٨م، ٤٦).حيث من شأن هذا الأمر أن ينقل أُثر التدريب على اتخاذ القرارات في المجالات المالية والاجتماعية وفي مجال الإنفاق والاستهلاك للمال بصورة أكثر فاعلية وكفاءة.(فرج، ٢٠٠٢م، ٨).

١٤ــ تستطيع المدرسة الإسهام في تنمية مهارات الأجيال على إدارة دخله بامتلاك العديد من المهارات ومنها: التخطيط، وتحديد الأولويات الإنفاقية، وتقليل سقف التوقعات والطموحات الاستهلاكية لتتناسب مع موارد الفرد وإدارة الموازنة الشخصية لما لهذه المهارات من أهمية في ظل تحديات العولمة.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بفضله وتيسيره تتم النعم وتنجلي الظلم. فانه من خلال هذا البحث الذي تناولنا فيه موقف الإسلام من المال، وما اتضح فيه من سبق الإسلام في تأصيل النظرة الصحيحة للمال في الجانب العقدي والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي. وما تلى ذلك من بيان مكانة المال في حياة الناس، وأنه فطرة فطر الله الناس عليها، وأنه عصب الحياة تتحقق به المطالب الدنيوية والأخروية وتشبع الحاجات المادية والمعنوية. وما عرجنا عليه في العولمة في مفهومها وأخطارها في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والتربوية، وإفرازاتها في جانب المال ونشر الثقافة الاستهلاكية. وما تلاها من سبر لإسهام المدرسة في التربية المالية في خضم التحديات المعاصرة للعولمة، وبيان المجالات التي تستطيع المدرسة توعية وتربية الأجيال تربية مالية، مع تناول الأدوار والإسهامات التي يؤديها ذلك المحضن التربوي والتي من شأنها الفوز بتربية مالية رشيدة وفق تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف إنفاقاً واستهلاكاً وادخاراً واستثمارا. راجياً من العلي القدير أن أكون وفقت لإبراز هذا الموضوع وفق ما خطط له للظفر بجيل ذو تربية مالية مثالية يخدم نفسه ودينه ووطنه وأمته.

النتائج:

١ــ حرصت شريعتنا الإسلامية الغراء على حفظ المال كأحد مقاصدها الضرورية مما يوجب العناية به وحفظه.

٢ــ شرع الإسلام العديد من التعاليم الفريدة والأهداف السامية تجاه المال اكتساباً وادخاراً وإنفاقاً واستثماراً.

٣ ــ للإسلام تعاليمه الفريدة وأهدافه السامية والتي تستطيع المدرسة انتهاجها لتربية الأجيال تربية مالية رشيدة تحقق عمارة الأرض والاستخلاف فيها.

٤ــ للمال مكانة عظيمة في حياة الناس شخصية ونفسية واجتماعية وتنموية ووطنية.

٥ــ المال لا يُطلب لذاته في هذه الدنيا، وإنما يطلب عادة لما يضمنه من مصالح، ولما يحققه من منافع، ومآلات أخروية فهو وسيلة وغاية.

٦ــ للعولمة في مجالاتها المتعددة تأثيرات على التربية المالية ايجابية وسلبية والموقف الرشيد الأخذ بأحسنها.

٧ــ الإنسان محور التربية المالية وعليه تعلق الآمال في الوصول بالإنسان لصالح المنتج الذي يقدر المال ويحسّن ادخاره واستهلاكه واستثماره وإنفاقه.

٨ــ تنشئة الأجيال في المدرسة على التربية المالية والاستفادة المُثلى منه واجب شرعي وتربوي ووطني تمليه التوجيهات والقيم الإسلامية.

٩ــ لإدخال مفاهيم وقيم ومهارات التربية المالية في الكتب المدرسية وعبر المراحل التعليمية وعلى نحو متدرج يضمن رسوخها في عقول ونفوس المتعلمين عبر المواد المختلفة جدير بتربيتهم عليها.

١٠ــ تستطيع المدرسة بناء التربية المالية من خلال نشر الوعي والثقافة عبر الوالدين والمعلم والمنهج والبيئة التعليمية والأنشطة الصفية واللاصفية والمحاضرات وتحويلها لقيم ذاتية وسلوكيات ممارسة.

١١ــ تستطيع المدرسة تنمية وتعديل وتوجيه البنى المعرفية لدى الأجيال تجاه التربية المالية وأخلاقياتها لاستبقاء الايجابي منها وتغيير وتعديل السلبي.

١٢ــ لأساليب التربية الإسلامية دور مهم في التربية المالية وترسيخ قيمها.

١٣ــ نجاح المدرسة في التربية المالية للأجيال جديرة بوقايتهم من الانحراف الفكري والسلوكي.

المراجـــــــع

١. القرآن الكريم

٢. الإبراشي، حمد عطية (١٩٨٠م): التربية الإسلامية وفلاسفتها، دار المعارف، القاهرة.

٣. أبن خلدون، زيد عبد الرحمن (١٩٨٤م): المقدمة، دار القلم، بيروت.

٤. أبن عابدين، محمد أمين بن عبد الرحيم (١٣٨٦هـ):حاشية ابن عابدين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

٥. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (١٤١٤هـ): لسان العرب، ج٦، دار صادر، بيروت.

٦. أبو العلا، إبراهيم محمد: أسباب الأزمة المالية، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

٧. أبو رزق، حليمة علي (١٤٢١هـ):توجيهات تربوية من القران والسنة في تربية الطفل، الدار السعودية للنشر

٨. آتاى، حسن (١٩٨٨):النظام الأخلاقي في السياسة المالية في الدولة الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد٥١.

٩. الأسد، ناصر الدين (١٩٩٧م): الهوية والعولمة، أبحاث ندوة العولمة والهوية، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، المغرب.

١٠. الألفي، رمضان (١٩٩٨م): العولمة والأمن، الانعكاسات السلبية والايجابية، كراسات اقتصادية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، السنة الثامنة، العدد٧٢.

١١. أمين، جلال أمين(١٩٨٧م): بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، ٢٣ ــ٢٥ مارس ١٩٨٧م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

١٢. أمين، حسين محمد (١٩٨٣م): خصائص الدعوة الإسلامية، ط١، رسالة ماجستير مطبوعة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

١٣. باطاهر، بن عيسى (٢٠٠٠م):اللغة العربية في عالم العولمة، مجلة الحياة الجديدة، العدد(١٥٩٨)، ٢٠٠٠/١/٣٠م

١٤.البيلاوي، حازم (١٩٩٩): دور الدولة في الاقتصاد، القاهرة، دار الشروق.

١٥.البخاري، محمد بن إسماعيل (د. ت): الأدب المفرد، خرجه وصححه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، باب، وفي يد أحدكم فسيلة، ج٤، ح(٤٩٤)، المكتبة السلفية، القاهرة.

١٦.بكار، عبد الكريم(١٤٢٢هـ):العولمة، طبيعتها، وسائله، تحدياتها، التعامل معها، ط٢، دار الإعلام، عمان، الأردن.

١٧.الترمذي، محمد عيسى(د.ت): الجامع الصحيح سنن الترمذي، مراجعة، احمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨.جراح، بدر أحمد (١٤٢٩هـ): قضايا معاصرة في العولمة، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٩.الجمال، مجدي مصطفى (١٩٩٧): المشاركة الشعبية في التنمية، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية.

٢٠.حسين، عدنان السيد(٢٠٠٣م): متطلبات الأمن الثقافي العربي، دراسة في الاستراتيجيات والسياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢١.حيدة، محمد علي (١٩٩٦م): التربية الاقتصادية، دار الخاني، الرياض.

٢٢.الخزرجى، المشهداني، ثامر كامل، ياسر علي (١٤٢٥هـ): العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

٢٣.الخضيري، محسن احمد (٢٠٠٠م): العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة. مجموعة النيل العربية، القاهرة.

٢٤.الخطيب، حمد شحات وآخرون (١٩٩٥م): أصول التربية الإسلامية، دار الخريجي، الرياض.

٢٥.دنيا، شوقي(١٩٨٤م):دروس في الاقتصاد الإسلامي، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض.

٢٦.الروبي، ربيع محمود (٢٠٠٢): (المنهج الإسلامي في الادخار والاستثمار)، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، ٢٧ــ ٢٨ يوليو٢٠٠٢م، جامعة الأزهر ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

٢٧.الزحيلي، وهبة (١٤٠٥هـ): الفقه الإسلامي وأدلته، ط٢، دار الفكر، دمشق.

٢٨.السروجي، طلعت مصطفى(٢٠٠٩م): التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي، القاهرة.

٢٩.السيد، عاطف (٢٠٠١م): العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، الإسكندرية ، مصر.

٣٠.شابرا، محمد عمر (١٤١٦): الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: محمد زهير السمهوري، ومحمد سعيد النابلسي، المعد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان.

٣١.شابرا، محمد عمر (١٤٣٠هـ): الأزمة العالمية المالية هل للتمويل الإسلامي أن يحلها، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

٣٢.شحاتة، حسين حسين (٢٠٠٠م):(دور القيم والأخلاق الإسلامية في ترشيد سلوك المستهلك وضبط الإنفاق)، أبحاث ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد، ١٥ ــ ١٦ أبريل ٢٠٠٠م.

٣٣.شحاتة، حسين حسين (٢٠٠٠م): الأرزاق بين بركة الطاعات ومحق السيئات، دار النشر الجامعي، القاهرة

٣٤.شحاتة، حسين حسين (٢٠٠٢م): القيم التربوية والضوابط الشرعية للسلوك الاستهلاكي الإسلامي، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، ٢٧ــ٢٨ يوليو ٢٠٠٢م، جامعة الأزهر.

٣٥.شومان، هارولد، ومارتين (١٩٩٨م): هانس بيتر" فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة عدنان على، عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، أكتوبر ــ تشرين الأول، .

٣٦.الشيباني، عمر التومي(١٩٨٥م): التربية وتنمية المجتمع العربي، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

٣٧.الشيباني، محمد (١٩٨٣م): خصائص الدعوة الإسلامية، مكتب نشر الثقافة.

٣٨.صقر، عمر (٢٠٠٠م): العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة.

٣٩.الصلح، رغيد(٢٠٠٥م): العولمة الراديكالية في سقطاتها وتناقضها، الحياة العدد ١٥٩٥، ٢٠٠٥/١/٢٥م.

٤٠.صوفي، عبد القادر محمد(١٤٢٧هـ): آثار العولمة على عقيدة الشباب، سلسلة دعوة الحق العدد (٢١٥)، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

٤١.العاني، نزار (١٩٩٨): الشخصية الإنساني في التراث الإسلامي، عمان، المعهد العالي للفكر الإسلامي.

٤٢.عبد الخالق، عبد الرحمن، (١٩٩٦م): أصول الدعوة إلى الله، الكويت.

٤٣.عبد الرحمن زيد الزنيدي(١٤٢١هـ):العولمة الغربية والصحوة الإسلامية (الموقف الرشيد)، دار أشبيليا، الرياض

٤٤.عبده، عيسى (١٩٧٤): الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، دار الاعتصام، القاهرة.

٤٥.عبود، عبد الغني (١٩٩٢): التربية الاقتصادية في الإسلام، دار النهضة المصرية، القاهرة.

٤٦.عبيدات، ذوقان وآخرون(٢٠٠٤م).:البحث العلمي، مفهومه، وأدواته، وأساليبه، دار أسامة، الرياض.

٤٧.عفيفي، محمد الهادي(١٩٧٣م): في أصول التربية، الأصول الثقافية للتربية مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٤٨.علوان، عبد الله ناصح (د. ت): تربية الأولاد في الإسلام، ج٢، دار السلام، بيروت.

٤٩.علي، بدوي فهمي محمد (١٤١٤هـ):(الضوابط الإسلامية لحماية الاستهلاك)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية.

٥٠.عوض، احمد عبد (١٤٢٢هـ): العقيدة والسلوك، مركز الكتاب، القاهرة.

٥١.غالب، عبد الغني (١٩٩٣م): تحديد منابع المشكلات الاقتصادية للمجتمع المسلم، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٥٢.غالب، عبد الغني (١٤١٤هـ): تحديد منابع المشكلات الاقتصادية، دار ابن حزم، بيروت.

٥٣.الغزالي، عبد الحميد(١٤١٤هـ):الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث، البنك الإسلامي، جدة.

٥٤.الفتلاوي، سهيل حسين(١٤٣٢هـ): العولمة وآثارها في الوطن العربي، ط٢، دار الثقافة، عمان، الأردن.

٥٥.فرج، طريف شوقي (٢٠٠٢): (الأبعاد النفسية للتنشئة بين الواقع المجتمعي والمتوقع الإسلامي)، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، ٢٧ـــ ٢٨يوليو٢٠٠٢م، جامعة الأزهر ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

٥٦.الفرج، عبد الرحمن بن مبارك (٢٠٠١م): التربية الأخلاقية و التحديات المعاصرة، مطبعة سفير.

٥٧.الفنجري، محمد شوقي (١٤٠١): الإسلام والمشكلة الاقتصادية، ط٢، مكتبة السلام، القاهرة.

٥٨.قحف، منذر (١٩٨١م): الاقتصاد الإسلامي، ط٢، دار القلم، الكويت.

٥٩.القرضاوي، يوسف(١٩٩٥): دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة.

٦٠.القرضاوي، يوسف (١٩٨٠م):مبادئ وقيم للتعليم في ضوء السنة الطاهرة، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر.

٦١.كلوغ، ميشيل (١٩٩٧م): " أربع أطروحات حول عولمة أمريكا " ترجمة ممد سيف، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، العدد ٨٥ نوفمبر، ديسمبر ١٩٩٧م

٦٢.كقالجيث، سنع (٢٠٠١م)، عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي.

٦٣.متولي، مصطفى محمد(١٩٩٥م):التربية الإسلامية والتنشئة الاجتماعية، دار الخريجي، الرياض.

٦٤.النحلاوي، عبد الرحمن(١٤٢٥هـ):أصول التربية الإسلامية وأساليبها، ط٤، دار الفكر، دمشق.

٦٥.نشوان، يعقوب حسين (١٩٩٢م): المنهج من منظور إسلامي، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان.

٦٦.نشوان يعقوب حسين (٢٠٠٥م): التربية في الوطن العربي، دار الفرقان للنشر والتوزيع. عمّان.

٦٧.وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة(١٤٢٧هـ):العالم الإسلامي والتنمية المستدامة، جدة ١٠ـ٢٠٠٢/٦/١٢، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة إليت، المغرب.

٦٨.يسري، عبد الرحمن أحمد (٢٠٠٤م): علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية.

69._ stewart. D.M (1992) hand book of Manaagement skills (2ed) England ;Gowerpubishing, co .